

دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية (دراسة ميدانية)

د. عبد الناصر محمد سيد درويش *

ملخص البحث

يهدف البحث إلى التعرف على دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من خلال التعرف على ماهية وأنشطة إدارة المخاطر في شركات التأمين من ناحية، وأنشطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر من ناحية أخرى ودور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من ناحية ثالثة . ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفروض والتحقق منها، واعتمد الباحث على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي والميداني، فتم تصميم قائمة استقصاء وزعت على مجتمع الدراسة (إدارة المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية)، وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية وصفية واستدلالية، وتوصل الباحث إلى نتائج هامة أهمها تعدد إدارة المخاطر بالشركة مسئولية تضامنية بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الشركة، فمهمة الأخيرة أداء جميع الأنشطة التي من شأنها تحقيق إدارة شاملة للمخاطر من تحديد، تقييم المخاطر والاستجابة لها، بينما وظيفة المراجعة الداخلية تقديم أنشطة استشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر، وأخرى تأكيدية تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية وملائمة المعلومات ونظم الرقابة الداخلية بشأن إدارة المخاطر من خلال تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وتؤكد الدراسة الميدانية على ارتفاع الوزن النسبي لمستوى إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية بأداء مجموعة من الأنشطة التي تساهم بشكل فعال في تحسين برنامج إدارة المخاطر بالشركة بنسبة ٨٦% في المتوسط لجميع فروض البحث، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية لدورهم في مراحل عملية إدارة المخاطر وتفعيلها في شركات التأمين المصرية بمتوسط حسابي (٤,٣٢٥) وانحراف معياري (٢,٩٣٨)، ويوصي الباحث كل من الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية وإدارات شركات التأمين المصرية وإدارات المراجعة الداخلية بإعادة النظر في المهام والمسؤوليات التي تقوم بها في ظل مدخل إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية : المراجعة الداخلية - إدارة المخاطر - المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية .

* أستاذ المحاسبة المساعد كلية التجارة - جامعة بني سويف - مصر

Email : droush56@yahoo.com

The role of internal audit activities in the activation of risk management in the Egyptian insurance companies (an empirical study)

Abstract:

The research aims to identify the role of internal audit activities in the activation of risk management in the Egyptian insurance companies by identifying the nature and risk management activities in the insurance companies on the one hand, and internal audit activities in under the risk management on the other hand, the role of internal audit activities in the activation of risk management in Egyptian insurance companies from third hand. To achieve the goals of research hypotheses were formulated and verified, and adopted research on the application of descriptive analytical method and field, and was designed questionnaires distributed to the population of the study (the internal audit department in the Egyptian insurance companies), data were analyzed the use of statistical methods and descriptive reach evidentiary search results is the most important risk management company responsible for solidarity between the administration of the internal audit and management of the company, The task of the recent performance of all activities that will achieve the comprehensive management of the risk of identification, risk assessment and response, while the internal audit function to provide advisory activities to assist the administration in the activation of risk management and other confirmatory is to provide reasonable assurance about the reliability and appropriate information and internal control systems on risk management through a report to the Board of directors and the audit committee, The study emphasizes the field on the high relative weight to the level of E. Drake manages the internal audit staff in the Egyptian insurance companies to perform a range of activities that contribute effectively to the improvement of risk management program, the company increased by 86% on average for all the research hypotheses, There is a statistically significant relationship between the perception of running the internal audit staff for their role in the stages of the process of risk management and insurance companies activated in Egyptian arithmetic average (4,325) and a standard deviation (0.2938), and recommends research both from the General Authority for Financial Control and Egyptian administrations Egyptian insurance companies and departments of internal audit review of the functions and responsibilities figs carried out under the entrance to risk management. The opening words: Internal Audit - Risk Management - International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing.

مقدمة البحث

تشهد المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة، وتمثل هذا الاهتمام في نواح عديدة، يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية، مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية المؤهلة، لتمكينها من تحقيق الأهداف المرجوة بالكفاءة والفعالية المطلوبة .

ويتطلب ذلك ضرورة تطوير أنشطة وإجراءات المراجعة الداخلية من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات والمنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة، بالمؤسسة ومنها إدارة المخاطر، ولعل شركات التأمين من أكثر المؤسسات المالية احتياجاً إلى تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر لمواجهتها والحد منها .

ويرتبط نجاح شركات التأمين وضمان استمراريته، ولحد كبير، بمدى الاهتمام الذي توليه لمهام وأنشطة إدارة المخاطر المرتبطة بما تقدمه من منتجات وخدمات تأمينية في ظل السوق التنافسية، والانهيئات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، والتي كان بدايتها انهيار كبرى شركات التأمين الأمريكية (A I G)، ومن ثم سلسلة الانهيئات في البنوك والمؤسسات المالية العالمية . ولذا أصبح ينظر إلى المراجع الداخلي على أنه الأكثر تأهيلاً للمساعدة في إدارة المخاطر، لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك، خاصة بعد صدور المفهوم الجديد للمراجعة الداخلية عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA , 2003) ، والذي تضمن توسيع مهام المراجعة الداخلية لتشمل تقييم وتحسين فعالية برنامج إدارة المخاطر . ونظراً لوجود اعتبارات خاصة بشأن إدارة المخاطر في شركات التأمين عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد اهتم الباحث بهذه المشكلة، باحثاً عن دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .

مشكلة البحث

تواجه شركات التأمين، كغيرها من المؤسسات المالية، العديد من المخاطر منها المالية، التشغيلية، القانونية، المعلوماتية وغيرها . لذا لزم الأمر إنشاء إدارة للمخاطر في مثل هذا النوع من المؤسسات، واعتبارها جزءاً أساسياً في الإدارة الاستراتيجية تساعد على فهم الجوانب الايجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على الشركة، وتساهم في تحقيق الأهداف العامة لها . (مصر القابضة للتأمين، التقرير السنوي ٢٠١٢) ، خاصة بعد صدور القانون رقم (١١٨ لسنة ٢٠٠٨) عن وزارة الاستثمار المصرية والخاص بالإشراف والرقابة على التأمين في مصر ، والذي يهدف إلى انتقال أسلوب الرقابة على المنشآت التي تزاول نشاط تأميني إلى أسلوب الرقابة على أساس تقييم وإدارة المخاطر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد صدر قانون الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية في ٣٠ ابريل ٢٠١٣ باستحداث وحدة للرقابة على المخاطر ضمن تعديلات الهيكل التنظيمي لها في إطار حرص الهيئة على الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية، وتأكيداً على إتباع المعايير والقواعد الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة في إصدار قواعد تنظيم عمل الأسواق المالية غير المصرفية

وأهمها مبادئ المنظمة الدولية (IOPS) ومعايير الاتحاد الدولي لصناديق التأمين والمعاشات (IAIS) ومعايير الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IOSCO) لهيئات أسواق المال .

ومع بداية الألفية الثالثة، أصبح إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية في المؤسسات المالية ضرورة حتمية، تشغل المجتمع المالي العالمي، خاصة بعد الانهيارات العالمية لبعض هذه المؤسسات، وفقد أصحاب المصالح لحقوقهم لأسباب عديدة منها ضعف أداء استراتيجية إدارة المخاطر بهذه المؤسسات في مواجهة الأخطار والتعامل معها من ناحية، وضعف دور الهيئات الرقابية والافتقار إلى الممارسة السليمة لأنشطة المراجعة والرقابة الداخلية بها من ناحية أخرى . وتعد المراجعة الداخلية الركيزة الأساسية في تفعيل دور إدارة المخاطر في المؤسسات المالية ومنها شركات التأمين، باعتبار المراجعة الداخلية مركز النظام الرقابي المؤسسي، وإحدى المقومات والأدوات الرقابية الهامة .

ونظراً للتطورات والمشاكل الجوهرية التي تظهر من حين لآخر في مجتمع منظمات الأعمال، فقد استجابت الهيئات والمنظمات المختصة بوضع المعايير الملازمة استجابة لهذه التطورات، فأصدر (I I) (A, 2001) دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية، ومنها الاهتمام بتقييم أنشطة إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها، كما صدر الإطار الجديد لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية عام ١٩٩٩ والمعدل عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، والإطار الصادر عن لجنة (COSO, 2002) والمعدل عام ٢٠٠٤، بعنوان " إدارة مخاطر المشروع ERM " وعرفت اللجنة (COSO , 2004) إدارة المخاطر بأنها " عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد ، لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة ، ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر علي المنظمة وإدارة الخطر ليكون ضمن المخاطر المقبولة ، لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لإنجاز مجموعة من الأهداف منها دعم الأهداف الاستراتيجية ، كفاءة وفعالية استخدام الموارد ، والإذعان للقوانين والأنظمة المطبقة " ، كما حددت اللجنة ثمانية مكونات للمساهمة في تفعيل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية تشمل بيئة الرقابة ، وضع الأهداف ، تحديد الأحداث، تقييم المخاطر ، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة، الاتصال والمعلومات والمراقبة . مما ساعد علي إمكانية تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المؤسسة، فأصبحت المراجعة الداخلية دعامة أساسية يستعان بها في تقويم أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسات المالية ومنها شركات التأمين، حيث توجد علاقة تكاملية بين إدارة المخاطر بالشركة و إدارة المراجعة الداخلية بها ، فكلا منهما يؤثر في نجاح أو فشل الطرف الآخر ، فتقوم المراجعة الداخلية بدور القيادة في ظل تطبيق إطار إدارة المخاطر بالشركة ، بينما توفر إدارة المخاطر البيئة المناسبة لقيام المراجعة الداخلية بأنشطتها التي تساعد في نفس الوقت على تحسين إدارة المخاطر بالشركة ، ومن ثم يبرز دور المراجع الداخلي خلال جميع مراحل عملية إدارة المخاطر بداية من تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ، مروراً بتقييمها ، وانتهاءً بكيفية تعامل الإدارة معها والاستجابة لها . (غالي ، ٢٠١٣)

يتضح مما سبق وجود اهتمام عالمي بإدارة المخاطر ودور المراجعة الداخلية في تفعيلها خاصة في المؤسسات المالية، الأمر الذي يتطلب دراسة كيفية تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية للقيام بدورها

المأمول في تحسين إدارة المخاطر في المؤسسات المالية بالتطبيق على شركات التأمين المصرية، وهذا ما يسعى إليه الباحث .

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية كاستراتيجية لتطوير أداء إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، من خلال التعرف على ماهية وأنشطة إدارة المخاطر في شركات التأمين من ناحية، ماهية وأنشطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر من ناحية أخرى، ودور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من ناحية ثالثة .

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع ذاته وهو إدارة المخاطر ودور المراجع الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي تقوم عليها، من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المراجع الداخلي في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، ومنها شركات التأمين المصرية، هذا بالإضافة للأسباب التالية :

- تعرض العديد من المؤسسات المالية العالمية لمخاطر وأزمات مالية ضخمة أدت إلى انهيارها في كثير من الحالات، ومنها كبرى شركات التأمين الأمريكية (A I G)، فكان مبرراً قوياً لدراسة كيفية تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر بهدف المنع أو الحد من التأثير السلبي لتلك المخاطر على هذه المؤسسات .
- العلاقة الوطيدة بين أنشطة المراجعة الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر، فالمراجعة الداخلية تمثل احد الأدوات المستخدمة من طرف المؤسسات لتدعيم أنظمة إدارة المخاطر بها، خاصة بعد إصدار لجنة (COSO) إطاراً لإدارة المخاطر بالمؤسسة عام ٢٠٠٤، ثم عادت اللجنة ذاتها عام ٢٠٠٩ وقدمت تقريراً بعنوان : " تعزيز إدارة مخاطر المنظمة لتحقيق ميزة استراتيجية "، هذا بالإضافة لإصدار قانون (Sarbanes - Oxley) عام ٢٠٠٢ عن الكونجرس الأمريكي، والذي تضمن تأكيداً على ضرورة التزام المراجعة الداخلية بالتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية وإصدار تقارير عن فعاليتها، بهدف تجنب المخاطر لدى المنشآت .
- تواجد معايير المراجعة الدولية المنظمة لعملية إدارة المخاطر كجزء من تعريف ووظائف المراجعة الداخلية وطبيعة عملها، مما يمنح المؤسسات المالية طوق النجاة للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها ، وهذا ما أكدته المعيار الدولي للأداء المهني للمراجعة الداخلية رقم (٢١٢٠) الصادر عن (IIA,2010) ولجنة (COSO , 2010) بإصدار تقرير بعنوان " تعزيز إدارة مخاطر المنشأة لتحقيق ميزة استراتيجية " .
- ندرة الأبحاث العلمية، خاصة التطبيقية منها، المتعلقة بتفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في تحسين إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية، خاصة شركات التأمين.
- تطور إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية عالمياً من أساليب المراجعة التقليدية التي تقتصر على الفحص والتقييم إلى أساليب المراجعة الحديثة التي تركز على خدمات التوكيد الموضوعي

والاستشاري، بهدف إضافة قيمة للمنشأة والعمل على تحقيق أهدافها، وتقييم فعالية إدارة المخاطر بها .

منهج البحث

يقصد بالمنهج الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة على التساؤلات التي تثيرها مشكلة البحث، أو توضيح العلاقات السببية للمشكلة ، حيث تتراوح طبيعة مناهج البحث المطبقة في البحوث العلمية ما بين الاستقراء والاستنباط ، واستخدم الباحث المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي ، حيث يبدأ البحث استقرائياً ينتهي إلى صياغة قوانين جزئية ثم يتم تعميمها من خلال المنهج الاستنباطي على النحو التالي :

المنهج الاستقرائي

يهدف إلى توضيح الإطار النظري للبحث من خلال عرض ماهية وأنشطة ومهام إدارة المخاطر في شركات التأمين من ناحية، ماهية وأنشطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر من ناحية أخرى، ودور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين من ناحية ثالثة، ويتحقق ذلك بالاطلاع على أحدث الإصدارات المهنية والدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع البحث .

المنهج الاستنباطي

يهدف إلى استطلاع آراء عينة من المراجعين الداخليين في شركات التأمين المصرية للوقوف على مدى إدراكهم لدورهم في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية في جميع مراحل عملها بداية من تحديد المخاطر، مروراً بتقييمها والاستجابة لها، وانتهاءً بالتقرير والمتابعة عنها، ويتحقق ذلك من خلال إجابات المبحوثين على الأسئلة المطروحة في قائمة الاستقصاء والتي سترد في ملحق البحث.

فروض البحث

يستند البحث إلى مجموعة من الفروض أهمها :

* الفرض الأول

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تحديد المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .

* الفرض الثاني

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تقييم المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .

* الفرض الثالث

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .

* الفرض الرابع

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في التقرير عن المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .

*** الفرض الخامس**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في متابعة المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .

خطة البحث

تحقيقاً لأهداف البحث والتزاماً بمنهجه يقترح أن تتناول خطة البحث النقاط التالية :

- ١- الدراسات السابقة .
- ٢- ماهية الإدارة الشاملة للمخاطر .
- ٣- إدارة المخاطر في شركات التأمين .
- ٤- المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر .
- ٥- دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين .
- ٦- الدراسة الميدانية .
- ٧- النتائج والتوصيات .
- ٨- المراجع .
- ٩- الملاحق .

١-الدراسات السابقة**1/1 الدراسات العربية****١/١/١ دراسة الجبالي ٢٠٠٧**

هدفت الدراسة إلى قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في المصارف الأردنية، ويشمل مجتمع الدراسة مديري التدقيق الداخلي في المصارف الأردنية، وتم التعامل مع مجمل مجتمع الدراسة كعينة، وتم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها يستخدم المدققون الداخليون أسلوب التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في التدقيق على المصارف الأردنية فيما يخص مخاطر المعلومات، بينما لا يستخدمونه فيما يتعلق بمخاطر البيئة الخارجية والعمليات التشغيلية .

٢/١/١ دراسة الحربي ٢٠٠٨

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الكويتية، كما ركزت في جانبها العملي على التعريف بتأثير مجموعة من العوامل على إدارة المخاطر المصرفية، والتي تميز المصارف فيما بينها، مثل حجم المصرف، طبيعة النشاط، حجم المتعاملين والحصة السوقية له، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها زيادة نسبة مشاركة المدقق الداخلي في إعداد خطة لمواجهة المخاطر المصرفية من ناحية، وارتفاع درجة تأثير المدقق الداخلي في دراسة حالة عدم التأكد والتنبؤ بالمخاطر المصرفية من ناحية أخرى .

٣/١/١ دراسة زكريا ٢٠٠٩

- هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجع الداخلي في مراجعة إدارة مخاطر الأعمال بالتطبيق على شركات المساهمة المصرية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- أضاف التطور في مفهوم المراجعة الداخلية ومعايير الأداء المهني لها مهام جديدة تتمثل في أن المراجعة الداخلية نشاط استشاري وتأكيد موضوعي يساعد في تحسين إدارة المخاطر وحوكمة الشركات .
 - يساعد التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي في شركات العينة على أداء المراجعة المالية فقط، مما يحتم تطويره للقيام بمهام الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة بكفاءة وفعالية .
 - يفقد المراجع الداخلي للاستقلال المطلوب في شركات العينة، حيث وجد أنه في ٥١% منها يتبع المدير المالي، ٢٦% يتبع مدير الشركة، ٤% يتبع مجلس الإدارة، باقي العينة ليس لديها قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية أصلاً .

٤/١/١ دراسة سمرة ٢٠١١

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية بالشركات المصرية في ظل مراجعة إدارة المخاطر، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم التزام المراجعة الداخلية في الشركات المصرية التي تطبق أسلوب إدارة المخاطر لديها بممارسات مراجعة إدارة المخاطر وفقاً للمعايير والإصدارات المهنية، ويرجع ذلك لنقص الموارد المادية والبشرية العلمية التي تتطلبها المراجعة الداخلية لأداء دورها بالمستوى المطلوب في مراجعة إدارة المخاطر من ناحية، وعدم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية في تلك الشركات من ناحية أخرى .

٢/١ الدراسات الأجنبية

Staciokas & Rupsys 2005 ١/٢/١

هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانية التطبيق العملي لوظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها تطور وظائف وأهداف المراجعة الداخلية بشكل كبير منذ منتصف القرن الماضي، فلم تعد تقتصر على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية، بل امتدت لتشمل جميع أنشطة إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، بهدف توفير تأكيد بأن المخاطر الناجمة عن الظروف والأحداث السلبية سيتم تحديدها وتقييمها باستخدام طرق كمية ملائمة، وأن المخاطر المرتفعة والموافق عليها من الإدارة سيتم اكتشافها، والمخاطر المنخفضة سيتم تقييمها ومراقبتها .

Sarens & De Beelde 2006 دراسة ٢/٢/١

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر في كل من الشركات الأمريكية والبلجيكية، من خلال إجراء الباحثان مقابلات شخصية مع المديرين التنفيذيين لقسم المراجعة الداخلية في عشرة شركات مختلفة في كل دولة، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المراجعين الداخليين في الشركات الأمريكية يدركون أهمية إبداء الرأي والتقييم في أنشطة إدارة المخاطر

وفقاً لمتطلبات قانون Sarbanes Oxley، بينما في الشركات البلجيكية يركزون على مواطن الضعف في نظام إدارة المخاطر بالشركة .

٣/٢/١ دراسة Zwaan el al 2011

قامت الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها دراسة أثر مشاركة المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر في الشركات الاسترالية من ناحية، وأثر التزامهم بالتوصيات الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين بشأن إدارة المخاطر على الاستعداد لتقديم تقارير فورية في حالة تعرض المنشأة لأية مخاطر من ناحية أخرى . وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- تلعب المراجعة الداخلية دوراً هاماً في إدارة مخاطر المنشآت، وقادرة على تقديم تقارير فورية عند توقع مخاطر قريبة الحدوث، مع استمرار وجود علاقة قوية مع لجنة المراجعة .
- يكون المراجعين الداخليين أقل استعداداً لتقديم تقرير عن المخاطر عندما يشتركوا في إدارة مخاطر المنشأة، حيث يرون أن المشاركة الواسعة في مجال إدارة المخاطر بالمنشأة لها آثار سلبية على استقلاليتهم .

٤/٢/١ دراسة Schneider el al 2012

هدفت الدراسة إلى توسيع نطاق عمل المراجع الداخلي ليشمل إدارة المخاطر، من خلال تطبيق منهج شامل يعتمد على دمج التكنولوجيا ببعض الأساليب الحديثة لمساعدة المراجعين الداخليين في إدارة مخاطر المنشأة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ، مساعدة هذه الأساليب المراجع الداخلي في تحديد مؤشرات قياس الأداء التي يمكن رصدها لمستويات مختلفة من المخاطر من خلال تقييم سيناريوهات مختلفة، مع أهمية وجود إدارة فعالة للمخاطر تستطيع التعامل مع هذه السيناريوهات، هذا وقد اطلع الباحث على مجموعة أخرى من الدراسات منها دراسة IIA 2004 ، IIA 2011 ، دراسة Staciokas & Rupsys 2005 ، دراسة Spira & Page 2003 .

- ويلاحظ الباحث، بعد استقراء وتحليل الدراسات السابقة، استنباط مجموعة من النقاط الهامة منها:
- إن القاسم المشترك بين كل الدراسات السابقة هو المراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة المخاطر، رغم تنوع البيئات والثقافات فمنها الأمريكية، الاسترالية، الأوربية والعربية، والتي تعكس أفكاراً متباينة حول حدود هذه العلاقة .
- إن الخطر قائم في أي مؤسسة، وإن اختلف في مستواه أو توقيته، وأن أسلوب تخفيض المخاطر من أهم استراتيجيات إدارة مخاطر الأعمال، لتخفيض الخسائر المحتملة عند وقوع الخطر، فتحتم وجود إدارة للمخاطر بالمنشأة، يستوجب معها وجود إدارة للمراجعة الداخلية لها دور القيادة في التحقق من التزام المنشأة بتطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر، وهذا يتطلب مزيداً من التأهيل العلمي والعملية والاستقلال المهني للمراجعين الداخليين، بما يتفق مع متطلبات نظم الرقابة وإدارة المخاطر .
- أن هناك قصوراً شديداً في دور المراجعة الداخلية أو التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في منظمات الأعمال العربية مقارنة بالأمريكية أو الأوروبية، وهذا يرجع إلى عدم الإدراك المشترك من

- جانب منظمات الأعمال والمراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر من ناحية، ونقص الكفاءات العلمية والعملية المؤهلة للقيام بهذا الدور من ناحية أخرى .
- إن المدخل التقليدي لدور المراجعة الداخلية لم يعد كافياً، في ظل التغيرات والأحداث المتلاحقة في بيئة منظمات الأعمال وإصدارات الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وهذا يحتم تحديث هذا الدور في ظل مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر .
 - أن مجتمع الدراسة في معظم الدراسات السابقة، خاصة العربية منها، ركز على قطاع المصارف، ولم تتطرق دراسة واحدة إلى قطاع التأمين، وهذا ما يميز البحث .
 - تركز الدراسة الحالية على وضع إطار لحدود العلاقة بين إدارة المنشأة وإدارة المراجعة الداخلية في ظل المخاطر، فإدارة المنشأة مسئولة عن إنشاء وتشغيل نظام إدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية مسئولة عن تقديم تأكيدات للإدارة عن فعالية تشغيل هذا النظام .

٢- ماهية الإدارة الشاملة للمخاطر

١/٢ مفهوم وأهداف الإدارة الشاملة للمخاطر

تُعرف الإدارة الشاملة للمخاطر بأنها "جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة ، والتي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط علي حده ولكل الأنشطة مجتمعة " (IRM , 2002).

ويري الباحث أن الإدارة الشاملة للمخاطر هي عملية يقوم من خلالها القائمين علي إدارة المؤسسة بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بكافة أنشطتها ، ومن ثم قياسها وتقييم أثارها المختلفة، والتعامل معها والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من أثارها إلي الحد المقبول من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة . وتتلخص أهداف الإدارة الشاملة للمخاطر في هدفين أساسيين هما التنبؤ بالمخاطر المتوقعة قبل حدوثها (هدف وقائي) ، وتخفيض الخسائر المترتبة علي المخاطر الفعلية عند حدوثها (هدف علاجي) .

٢/٢ المسؤولية عن الإدارة الشاملة للمخاطر

تعمل الإدارة الشاملة للمخاطر عند مستوي الإدارة العليا ومجلس الإدارة ، وقدمت لجنة (COSO , 2009) تقريراً بعنوان " تعزيز إدارة مخاطر المنشأة لتحقيق ميزة استراتيجية " أوضحت فيه المسؤولية الرئيسية لمجلس الإدارة بشأن الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال مناقشة فلسفة إدارة المخاطر وتخفيضها مع كافة مستويات المنشأة ، فهم ممارسات إدارة المخاطر وتحديد المخاطر الجوهرية وكيفية مواجهتها. ويتمثل دور المراجع الداخلي في الإدارة الشاملة للمخاطر في اكتشاف المخاطر قبل وقوعها، تقديم اقتراحات بشأن التعامل معها عند وقوعها ، تحديد الإجراءات الرقابية اللازمة للأطراف المسؤولة عنها وتوفير تأكيد معقول عن فعالية تنفيذ إطار مراقبة إدارة المخاطر لكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. لذا فإن الإدارة الشاملة للمخاطر ليست مسؤولية فردية تقع علي عاتق إدارة بعينها بل هي مسؤولية تضامنية لكافة المستويات الإدارية بالمنشأة .

٣/٢ المنافع من وجود الإدارة الشاملة للمخاطر

يحقق تطبيق مفهوم الإدارة الشاملة للمخاطر منافع عديدة منها التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا للمنشأة ، والإبلاغ عنها بما يضمن اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب ، المساعدة علي وضع نطاق لتحديد كافة المخاطر التي يجب إدارتها ، وخطوات إدارتها ، بالإضافة إلي تحديد الأدوار والمسؤوليات لكافة الاطراف المسؤولة عن إدارتها.

٤/٢ مهام وأنشطة الإدارة الشاملة للمخاطر

يمكن إبراز مهام وأنشطة إدارة المخاطر فيما يلي : (IIA, 2009)

- وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكمل للمخاطر داخلياً لوحدة العمل ، والعمل علي إنشاء بيئة ملائمة .
- التعاون علي المستوي الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر .
- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة ، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر .
- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح .
- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط وتحليلها ومعرفة مسبباتها وتحديدها .
- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة .
- اختيار انسب وسيلة لإدارة الإخطار والتعامل معها والاستجابة لها .

٣- إدارة المخاطر في شركات التأمين

تعتبر إدارة المخاطر من الإدارات الهامة التي تهتم بها منظمات الأعمال العالمية، خاصة في أعقاب توالي الأزمات المالية والانهياريات العالمية، كما تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة، ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم بأسره، ومنها شركات التأمين التي تجتاح خدماتها وأنشطتها التأمينية العالم أجمع، لذا تحتاج إلى أن تحمي نفسها من المخاطر التي تتعرض لها، من خلال إنشاء وإرساء نظام لإدارة المخاطر بالشركة، ووضع الضوابط والشروط اللازمة لنجاح هذه الإدارة وتطبيقها والمحاسبة عنها .

وتأكيداً لذلك، فقد تم تعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، بصور القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ والذي تضمن انتقال أسلوب الرقابة على كافة المنشآت المزولة لنشاط التأمين وإعادة التأمين إلى أسلوب الرقابة على أساس تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاءمة المالية بما يساهم بفاعلية في حماية حقوق حملة الوثائق (وزارة الاستثمار المصرية) .

ويناقش الباحث في هذا الجانب مجموعة من النقاط أهمها :

١/٣ مفهوم إدارة المخاطر في شركات التأمين

عرفت لجنة COSO إدارة المخاطر بأنها " عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد، لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة، ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة، التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر، ليكون ضمن المخاطر المقبولة، لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف "

(COSO, 2004)، كما عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بأنها " هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل، لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على تحقيق الأهداف " (IIA, 2004) .

وعلى مستوى شركات التأمين تعرف إدارة المخاطر بأنها " العملية التي تتخذ في إطارها الشركة إجراءات تقييم وضبط مؤثرات الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية التي من شأنها أن تضر الشركة وتؤثر على الأصول والخصوم وقائمة التدفقات النقدية لها " (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٢) . كما عرفت الهيئة العامة للرقابة المالية بأنها " مجموعة الإجراءات التي تتبعها الشركات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة، ومساعدة الإدارة على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المتوقعة التي تؤثر على تحقيق الأهداف العامة للشركة " (الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين، ٢٠١٢) .

٢/٣ استراتيجية العمل لدى إدارة المخاطر في شركات التأمين

تقوم شركات التأمين باعتماد استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر، بهدف فهم وإدارة كافة أنواع المخاطر الناتجة عن أنشطة العمل الأساسية التي تعمل بها الشركة، على أن تأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار الجوانب التالية : (مصر القابضة للتأمين، التقرير السنوي ٢٠١٢) .

- جمع وتحليل البيانات والمعلومات الضرورية عن البيئة الداخلية والخارجية للشركة للتعرف على المخاطر التي تواجهها .
- اكتشاف وتحديد وتصنيف المخاطر الحالية والمستقبلية التي تواجه الشركة في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة وتصنيفها والتعرف على العلاقات فيما بينها .
- تحديد مستويات المخاطر (التقييم) باستخدام الوسائل العلمية لقياس الخطر، وفي ضوء توقع حجم الخسائر المترتبة عليها ودرجة تأثيرها على وضع الشركة وقدراتها المالية .
- تحديد أفضل الطرق لمواجهة المخاطر والتعامل معها (الاستجابة للمخاطر) ووضع الأولويات والإجراءات والبرامج التنفيذية لمواجهة المخاطر .
- مراجعة وتقييم مدى جودة السياسات والبرامج التنفيذية الموضوعة لمواجهة المخاطر والعمل على تطويرها في ضوء التحديات المحيطة ومستجدات السوق .
- وضع الإجراءات التصحيحية الضرورية لتطوير سياسات الشركة وبرامجها لإدارة المخاطر .
- إعداد تقرير ربع سنوي بنشاط إدارة المخاطر لعرضه على لجنة المراجعة تمهيداً لعرضه على مجلس الإدارة .
- التنسيق بين الإدارات المختلفة ذات العلاقة لتطوير نظم إدارة المخاطر بالشركة، والتحقق من تنفيذ الإدارات المعنية لتوصيات الإدارة .
- المساهمة في نشر الوعي بأنواع المخاطر التي تواجه الشركة وأساليب مواجهتها .

٣/٣ الإطار العام لإدارة المخاطر في شركات التأمين

يتكون الإطار العام لإدارة المخاطر في شركات التأمين من مجموعة من الخطوات أهمها :

١/٣/٣ تحديد المخاطر

تواجه شركات التأمين مخاطر عديدة منها : (مهدي وآخرون، ٢٠٠٧)

- مخاطر تطوير المنتجات والأنشطة

هي المخاطر المرتبطة بالتغيرات التي يتم إدخالها على منتج قائم لتلبية رغبات العملاء، وجعل المنتج أكثر قابلية للتسويق في ظل بيئة تنافسية .

- مخاطر الاكتتاب

هي المخاطر المرتبطة بعملية تقييم مخاطر التأمين وقبولها .

- مخاطر تسوية المطالبات

هي المخاطر المرتبطة بعملية تسديد المطالبات لأصحاب وثائق التأمين كل بحسب تغطيته .

- مخاطر السيولة

هي المخاطر الناجمة عن عدم وجود نقدية كافية لسداد الالتزامات عند استحقاقها بتكلفة معقولة، وتنشأ عندما تلجأ الشركة لتغطية التزاماتها بأصول طويلة الأجل .

- المخاطر القانونية

هي المخاطر الناتجة عن مخالفة الشركة للأنظمة واللوائح والقوانين .

- مخاطر إعادة التأمين

هي المخاطر المرتبطة بعملية نقل جزء من الخطر لشركة أخرى .

- مخاطر عقود التأمين (المخاطر التأمينية)

هي المخاطر المرتبطة بمحفظة عقود التأمين لدى الشركة والناتجة عن زيادة المطالبات أو التعويضات المدفوعة عن المتوقعة .

- مخاطر الائتمان

هي المخاطر المرتبطة بالشك في قدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة مثل مخاطر ائتمان عمليات التأمين وعمليات إعادة التأمين .

- مخاطر السوق

هي المخاطر الناجمة عن تعرض الشركة لخسائر محتملة نتيجة التحركات العكسية في معدلات السوق والأسعار، وتشمل خطر معدل الفائدة، خطر سعر السهم، خطر سعر الممتلكات، خطر سعر الصرف وخطر المشتقات المالية .

٢/٣/٣ تقييم المخاطر (القياس)

يقصد به ترتيب المخاطر من حيث درجة تأثير الخطر واحتمال حدوثه إلى مخاطر مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة، على أن يتم ذلك من خلال مقارنة المخاطر المحتملة بمعايير مخاطر الشركة المقبولة، لترتيب الأولويات على نحو يسهل معالجة كل خطر بطريقة ملائمة .

٣/٣/٣ التعامل مع المخاطر (الاستجابة)

يقصد به وضع الشركة الاستراتيجيات المناسبة والإجراءات الضرورية للاستجابة للمخاطر بما يلائم درجة أهمية الخطر وتكرار حدوثه، وتوجد عدة بدائل لاستراتيجية الشركة في التعامل مع المخاطر منها تجنب المخاطر بتجنب الشركة القيام بالأنشطة المسببة لهذه المخاطر، أو نقل المخاطر بتحويل الشركة مخاطرها لطرف آخر كما في عمليات إعادة التأمين، أو قبول المخاطر التي لا تستطيع الشركة تجنبها أو نقلها للغير .

٣/٣/٤ مراقبة المخاطر

يقصد به وجود هيكل مراقبة فعال لدى الشركة، لضمان الالتزام بمعايير وحدود المخاطر، وتوثيق أي تغيير بعد الموافقة عليه، على أن يتم ذلك من خلال وضع الشركة إجراءات واضحة للتحقيق في حالات عدم الالتزام لتجنب تكرار وقوع مثل هذه الأحداث من ناحية، وقيام لجان المراقبة والإشراف الداخلية بتوضيح عواقب حالات عدم الالتزام .

٤ – المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر

يمثل مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر أحد المجالات المعاصرة للمراجعة الداخلية التي تبرز وتؤكد أهمية دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، وتأثير ذلك على إضافة قيمة للمنشأة، حيث يبدأ هذا المدخل بالتركيز على أهداف المنشأة والمخاطر التي تؤثر فيها، ثم فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية، لبيان مدى ملاءمة هذه النظم لمواجهة تلك المخاطر .

ويتناول الباحث هذا المدخل من خلال النقاط التالية :

١/٤ ماهية المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر

تعرف المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر على أنها نشاط تقويمي واستشاري يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للمنشأة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أن مخاطر المنشأة تدار بفعالية من ناحية ، وتقديم النصائح والتوصيات اللازمة لتحسين عملية إدارة المخاطر من ناحية أخرى (بتصرف IIA, 2009) . وتلعب المراجعة الداخلية دوراً جوهرياً في إدارة المخاطر من خلال توفير أسلوب منضبط ومنهجي للتقييم المستمر والمساهمة الفعالة في تحسين إدارة المخاطر بالمنشأة ، يتمثل في أداء مجموعة من المهام والأنشطة تشمل الفحص ، التقييم ، التقرير والتوصية بتحسين كفاءة وفعالية عمليات وأنشطة إدارة المخاطر بالمنشأة ، وهذا ما أكدته المعيار الدولي للأداء المهني للمراجعة الداخلية رقم (٢١٢٠) الصادر عن (IIA, 2010) ولجنة (COSO , 2010) بإصدار تقرير بعنوان " تعزيز إدارة مخاطر المنشأة لتحقيق ميزة استراتيجية " .

ويرى الباحث أن هذا الدور الجديد للمراجعة الداخلية في علاقتها بإدارة المخاطر في كافة مراحلها وعملياتها (يتم التعرض لهذا الدور بالتفصيل في جزئية لاحقة بالبحث) يمثل مدخلاً معاصراً يمكن تسميته (مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر) ، والذي يعد تطوراً للدور التقليدي للمراجعة الداخلية وليس بديلاً عنه ، لكن يختلف عنه في عدة نقاط أهمها :

- التحول التدريجي من المراجعة التي تبدأ من نظم الرقابة الداخلية وليست من أهداف المنشأة في ظل المدخل التقليدي إلى المراجعة التي تبدأ بالتركيز على أهداف المنشأة والمخاطر التي تتعرض لها وتؤثر فيها ، ثم يتم بعد ذلك فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية لبيان مدى ملائمة هذه النظم لمواجهة تلك المخاطر والتعامل معها ، وذلك في ظل مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر .

- توسيع مفهوم ونطاق ومهام المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر ليشمل التركيز على خدمات التأكيد الموضوعي والاستشاري لتحقيق مجموعة من الأهداف منها إضافة قيمة للمنشأة والعمل على تحقيق أهدافها ، اكتشاف المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة مستقبلاً والعمل على تكوين رؤية شاملة بشأنها ، تحديد الإجراءات الرقابية الملائمة للتعامل مع المخاطر ، والتقرير عنها من خلال توفير تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة حول التقييم والتحسين المستمر لفعالية عملية إدارة المخاطر ، وبعد هذا إضافة لما كانت عليه أنشطة المراجعة الداخلية في ظل المدخل التقليدي واقتصارها على أنشطة الفحص والتقييم .

٢/٤ تطور المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر

شهدت المراجعة الداخلية منذ نشأتها مراحل وتطورات، شملت تعديلات وإضافات على مفهومها وأهدافها ومعاييرها ونطاق عملها ، خاصة منذ تأسيس معهد المراجعين الداخليين الأمريكي عام ١٩٤١ بهدف تأهيل المراجعين الداخليين ورفع مستوياتهم العلمية وإنشاء قسم للمراجعة الداخلية خاصة في المنشآت المتوسطة والكبيرة ، ومنذ هذا التاريخ مرت المراجعة الداخلية بمراحل تطور عديدة، يمكن تلخيصها في الجدول التالي : (الغباري ، 2000 ، بتصرف)

مراحل تطور المراجعة الداخلية

مراحل التطور	انعكاساتها على مفهوم ونطاق وأهداف المراجعة الداخلية
عام ١٩٤٧	أصدر المعهد أولى توصياته عن مسؤوليات المراجع الداخلي وعرف المراجعة الداخلية في هذه التوصية بأنها " نشاط تقييمي مستقل يتم داخل الشركة بهدف مراجعة العمليات كأساس لتقديم خدمات وقائية وبناءة للإدارة " ومن ثم فهي تمثل نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم فعالية غيرها من الأدوات الرقابية وتهتم بالجوانب المالية والمحاسبية للعمليات .
عام ١٩٥٧	أصدر المعهد قائمة جديدة بمسؤوليات المراجع الداخلي ورد فيها أن المراجعة الداخلية هي " إدارة للحكم والتقييم تعمل داخل الشركة لخدمة الإدارة في مجال الرقابة عن طريق فحص واختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية والمالية والتشغيلية ، فهي رقابة إدارية مهمتها تقييم مدى فعالية وكفاءة المسؤوليات الرقابية الأخرى " .
عام ١٩٧١	قام المعهد بتعديل توصياته مرة أخرى وشملت هذه التوصيات تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية بأنها " نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة لمراجعة عملياتها بهدف تقديم خدمات للإدارة ، وهي جزء من نظام الرقابة الإدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى " .
عام ١٩٨١	حدث تعديل في مفهوم المراجعة الداخلية ، حيث عرفها المعهد علي أنها " وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها ، وتعد نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى " .
عام ١٩٩٤	أصدر المعهد تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية يشير إلى أنها " وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم

أنشطتها كخدمة للشركة ، وهي تهدف إلي مساعدة جميع أفراد الشركة بما في ذلك الإدارة والعاملين في أداء مسؤولياتهم بشكل فعال بإمدادهم بتحليلات وتقييمات وتوصيات استشارية ومعلومات تتعلق بالأنشطة الخاصة بالفحص " .	
عرف المعهد المراجعة الداخلية علي أنها " نشاط تأكيد استشاري وموضوعي مستقل داخل الشركة ، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف الشركة من خلال التحقق من تطبيق السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية أو اقتراح التحسينات اللازمة للوصول (IIA , 1999) إلي درجة الكفاية الإنتاجية القصوى " .	عام ١٩٩٩
أصدر المعهد التعريف الشامل والمفهوم المتطور للمراجعة الداخلية الذي يلائم التطورات الحالية في بيئة الأعمال ، حيث عرفها بأنها " نشاط تأكيد استشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المنشأة والمساعدة في تحقيق أهدافها بصورة منهجية ومنظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة " (IIA , 2004) .	عام ٢٠٠١
أصدر المعهد النسخة المعدلة من المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية والصادرة عام ٢٠٠٨ وبدأ العمل بها عام ٢٠١١ ، وقد حافظ المعهد في هذه النسخة المعدلة علي الجوهر الأساسي لمفهوم المراجعة الداخلية عام ٢٠٠١ . (IIA , 2010)	عام ٢٠١٠

وبناء علي ما سبق ، من تطور في مفهوم وأهداف ونطاق المراجعة الداخلية ، يري الباحث أنه قد حدث تطور مماثل في حجم المسؤوليات الملقاة علي عاتق المراجع الداخلي ، فقد تبدل فهمنا للدور الرقابي للمراجعة الداخلية الذي لم يعد مقصوراً علي تنفيذ المهام الخاصة بعمليات المراجعة للجوانب المالية والمحاسبية والتشغيلية فقط ، بل حزمة مهام أخرى تتعلق بتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة . وعلي الجانب الآخر ، فقد حدث تطور مماثل في ادوار المراجعة الداخلية لتصبح نشاط يجمع بين صفات أربع تشمل التأكيدية ، الاستشارية ، الموضوعية ، الاستقلالية . وهذا ما يتعرض له الباحث بالتفصيل في الجزئية التالية .

٣/٤ طبيعة ادوار المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر

يستخلص الباحث من التعريف السابق للمراجعة الداخلية مجموعة من الأدوار المميزة لأنشطة وعمليات المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر تتلخص فيما يلي :

* دور توكيدي

تكون مهمة المراجعة الداخلية تقديم خدمات تأكيدية للإدارة والمنشأة ككل، من خلال التأكد من حسن سير العمل، فحص كافة عمليات المنشأة، والتقييم المستمر الفعال والموضوعي للأدلة بهدف تقديم رأى أو استنتاجات ترتبط بعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة .

* دور استشاري

تكون مهمة المراجعة الداخلية تقديم الخدمات الاستشارية المختلفة للإدارة ومجلسها في كافة جوانب النشاط، مثل تقديم النصائح والمشورة فيما يتعلق بالسياسات المختلفة، تدريب العاملين، مراقبة التقييم الذاتي ودعم التخطيط الاستراتيجي، وإدارة عمليات المخاطر والرقابة والحوكمة .

*** دور موضوعي**

تكون صفة المراجعة الداخلية الحياد وعدم التحيز أثناء تقديم كافة أنشطتها وممارسة مهامها .

*** دور مستقل**

تكون صفة المراجعة الداخلية الموضوعية عند تقديم كافة خدماتها، ويتحقق ذلك باستقلاليتها عن تنفيذ أي نشاط مالي أو إداري بالمنشأة وتبعيتها مباشرة إلى لجنة المراجعة .
وللحفاظ على استقلالية المراجع الداخلي عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر يجب مراعاة النقاط التالية : (IIA , 2009)

- أ- التأكيد على أن عملية إدارة المخاطر هي مسئولية الإدارة وحدها وليست مسئولية المراجع الداخلي للشركة .
- ب- توثيق طبيعة ومسئوليات المراجع الداخلي ومهامه في عمليات إدارة المخاطر في ميثاق المراجعة الداخلية واعتماده من لجنة المراجعة .
- ج- تجنب قيام المراجع الداخلي بإدارة أي من المخاطر لمصلحة الإدارة .
- د- تجنب اتخاذ قرارات بشأن إدارة المخاطر، بل تقديم النصائح والتوصيات اللازمة لدعم قرارات الإدارة المناسبة في هذا الشأن، ومواجهة القرارات الأخرى .
- هـ- الامتناع عن تقديم تأكيدات أو ضمانات بشأن أي جزء من عملية إدارة المخاطر كان مسئولاً عنها أو شارك في تنفيذها .
- و- بيان أن المهام الموكلة إليه بشأن إدارة المخاطر استشارية وليست تنفيذية .

4/4 معايير المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر

أصدر المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في نسختها الحديثة، قسمت إلى مجموعتين هما : (معايير الصفات - معايير الأداء)، ويوضح الجدول التالي رقم كل معيار والمجموعة التي يتبعها .

جدول رقم (١)**معايير الممارسة المهنية الدولية للمراجعة الداخلية (IIA, 2010)**

رقم المعيار	معايير الصفات	رقم المعيار	معايير الأداء
١٠٠٠	الأهداف والصلاحيات والمسئوليات	٢٠٠٠	إدارة نشاط المراجعة الداخلية
١١٠٠	الاستقلالية والموضوعية	٢١٠٠	طبيعة العمل
١٢٠٠	الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة	٢٢٠٠	التخطيط للمهمة
١٣٠٠	الرقابة النوعية وبرامج التطوير	٢٣٠٠	تنفيذ المهمة
		٢٤٠٠	توصيل النتائج
		٢٥٠٠	مراقبة مراحل التنفيذ
		٢٦٠٠	قرار قبول الإدارة العليا إدارة المخاطر

ولخدمة أغراض البحث، فقد تم التركيز على المعيار رقم (٢١٠٠) طبيعة العمل، حيث يتم تقسيم هذا المعيار إلى ثلاثة أجزاء تشمل (٢١١٠ عمليات الحوكمة ، ٢١٢٠ عمليات إدارة المخاطر ، ٢١٣٠ عمليات الرقابة) ويختص البحث بالجزء الأول والخاص بعمليات إدارة المخاطر، ويتطلب هذا الجزء من المراجع الداخلي تقييم مدى فعالية عملية إدارة المخاطر لدى المنشأة، ومدى مساهمته في تفعيلها وتعظيم قدراتها على تحقيق نتائج معقولة تحقق ما يلي :

- أ- دعم أهداف المنشأة ومهمتها في مواجهة المخاطر المحيطة بها .
- ب- تصنيف المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها وفقاً لدرجة أهميتها .
- ج- اتخاذ قرارات ملائمة تستجيب للمخاطر وتتعامل معها .
- د- الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وتوصيلها في الوقت المناسب إلى كل من الموظفين والإدارة العليا ومجلس الإدارة للمشاركة وتحمل المسؤولية في عملية إدارة المخاطر .

٥- دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في شركات التأمين

أصدرت لجنة (COSO) في سبتمبر ٢٠٠٤ إطار متكامل لإدارة مخاطر المنشأة وصفت فيه دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشأة في تحديد، تقييم، معالجة المخاطر، والتقرير عنها والتوصية بتحسين كفاءة وفعالية أنشطة وعمليات إدارة المخاطر، وللتركيز على دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل عمليات إدارة المخاطر لدى شركات التأمين، يتناول الباحث النقاط التالية :

١/٥ علاقة أنشطة المراجعة الداخلية بعمليات إدارة المخاطر في شركات التأمين

أكدت إحدى الدراسات (Beasley & Author, 2006) على تأثير عمليات إدارة المخاطر على مهام وأنشطة المراجعة الداخلية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير لوجود إدارة للمخاطر بالشركة على أنشطة المراجعة الداخلية، ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالشركة، لذا فإن وجود نظام أو إطار متكامل لإدارة المخاطر بالشركة يحتم وجود علاقة بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية تقوم على التنسيق بينهما لخدمة أهداف الشركة .

ويرى الباحث أن وجود إدارة للمخاطر لدى الشركة يعتبر تحدياً كبيراً يواجهه المراجع الداخلي، يحتم عليه مساعدة الإدارة على وضع سياسات واستراتيجيات فعالة لإدارة مخاطرها من ناحية، والمساهمة في وضع وتنفيذ ومتابعة الأحكام والمعايير الصادرة في هذا الشأن من ناحية أخرى .

وعلى مستوى شركات التأمين، تعد إدارة المخاطر إحدى الإدارات أو الوحدات التي ترتبط بشكل كبير بالمراجعة الداخلية، على الرغم من أن كل منهما يمثل وحدة مستقلة عن الآخر في الهيكل التنظيمي للشركة، وتظهر مستويات هذه العلاقة في المراحل التالية : (Kagermann & Author, 2008)

أ- مرحلة تخطيط عملية المراجعة

يجب أن يراعي عند التخطيط لعملية المراجعة الداخلية تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات والأنشطة التي تتعرض لمخاطر عالية، بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، على أن يتم خلال هذه المرحلة إجراء تقييم لأنشطة المراجعة الداخلية من منظور المخاطرة، ومدى مشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر .

ب- مرحلة تنفيذ عملية المراجعة

يجب خلال هذه المرحلة التركيز على اختيار ما إذا كانت إدارة الشركة والرقابة الداخلية بها تعملًا على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصى المراجع الداخلي، خلال هذه المرحلة، بزيادة فعالية أنشطة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها بالتنسيق المباشر بين المراجع ومدير المخاطر بالشركة (Moeller, 2008).

ج- مرحلة أوراق العمل

يجب خلال هذه المرحلة إضافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق عمل المراجع أثناء تنفيذه لعملية المراجعة، بحيث يربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يصل إليها وبين المخاطر التي تتعرض لها الشركة، مع إمكانية تقديم المراجع توصيات مناسبة تخص معالجة خطر معين .

د- مرحلة إعداد تقرير المراجعة

يجب أن يتضمن تقرير المراجع النتائج التي تم التوصل إليها بشأن المخاطر والتوصيات اللازمة لتجنبها أو الحد منها، على أن يتم رفع هذا التقرير للجنة المراجعة ومجلس الإدارة، والتي بدورها تصدر تعليماتها لإدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المراجع ومتابعة تنفيذها .

هـ - مرحلة المتابعة

يجب خلال هذه المرحلة متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين كل من وحدة المراجعة الداخلية ووحدة إدارة المخاطر بالشركة، بهدف السيطرة على كافة مخاطرها وإدارتها بالطريقة التي تقلل من احتمالات تعرضها للخسارة .

يخلص الباحث، في إطار علاقة أنشطة المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر في شركات التأمين إلى حقائق هامة :

- يجب أن يكون هناك توافق بين كل من المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة يضمن لكلا الطرفين علاقة تبادلية تكاملية، مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لطبيعة عمل كل منهما، وهذا يتطلب وضع سياسة تضمن تدفق البيانات والمعلومات بينهما .
- يجب على إدارة المخاطر بالشركة، وفي إطار هذه العلاقة، السماح بالمشاركة للمراجع الداخلي في اجتماعاتها مع الإدارة العليا عند وضع استراتيجية لإدارة مخاطر الشركة، والسماح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة الفعالة، وتقديم المشورة اللازمة لإعداد نظام محكم لإدارة مخاطر الشركة .
- يجب على إدارة المخاطر بالشركة أن يكون لها إطار محدد لعملياتها، تحدد فيه الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة من ناحية، ويمثل نموذجًا للعلاقة التكاملية بينها وبين المراجعة الداخلية .
- تعد إدارة المخاطر بالشركة مسئولية مشتركة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بها، فمهام إدارة المخاطر هي القيام بتنفيذ كافة العمليات التي من شأنها تحقيق إدارة شاملة للمخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتتمثل وظيفة المراجعة الداخلية في التحقق من تنفيذ التوصيات التي تم

وضعها لتحسين فعالية إدارة المخاطر بالشركة، وهذا يتطلب التنسيق الدائم بين المراجع الداخلي ومدير المخاطر بالشركة .

٢/٥ دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة لمخاطر في شركات التأمين

أجبرت الضغوط التنظيمية والأزمات الاقتصادية المؤسسات المالية على زيادة الاهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها، ومتابعتها للحد منها، وإتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها .
وتقوم المراجعة الداخلية بإضافة قيمة للمنشأة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر المنشأة تدار بفعالية، باعتبار أن المراجع الداخلي هو العنصر الفعال في إدارة المخاطر . وتوجد مجموعة من العوامل يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر أهمها :

- تجنب القيام بأي نشاط يهدد استقلالية المراجع الداخلي .
- تنفيذ الأنشطة التي تساهم في تحسين كفاءة وفعالية نظام إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة بالمنشأة .
- وتأكيد لذلك، فقد أشار معهد المراجعين الداخليين (IIA, 2004) إلى الأنشطة أو الأدوار التي يجب على المراجعين الداخليين القيام بها، وتلك التي يمكن القيام بها، وثالثة لا يجب القيام بها فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وذلك على النحو التالي :

- أ- أنشطة المراجعة الداخلية الواجب القيام بها في مراحل عملية إدارة المخاطر وتشمل :
 - * تقديم تأكيدات للشركة بشأن كفاءة وفعالية عملية إدارة المخاطر .
 - * تقديم تأكيدات بصحة عملية تقييم مخاطر الشركة .
 - * تقييم أنشطة وعمليات إدارة المخاطر .
 - * مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية .
- ب- أنشطة المراجعة الداخلية التي يمكن القيام بها في مراحل عملية إدارة المخاطر وتشمل :
 - * تقديم التوصيات اللازمة لمساعدة الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة بها .
 - * تحديد استراتيجية الشركة ومنهجيتها المتبعة في إدارة المخاطر، من خلال مراجعة سياسات الشركة ومجلس إدارتها واجتماعات لجنة المراجعة بهذا الشأن.
 - * ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر بداية من تحديد وتصنيف المخاطر، مروراً بالتقييم وإجراءات الاستجابة لها، وانتهاءً بالتقرير والمتابعة .
 - * التأكد من شمولية عمليات إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط الشركة .
 - * التأكد من التحديث المستمر في منهجية واستراتيجية إدارة المخاطر .
 - * مساعدة الشركة في المحافظة على هيكل الإطار المتكامل لإدارة المخاطر وتطويره .
 - * تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر بالشركة من خلال المشاركة في التدريب وإعداد ورش عمل عن المخاطر وطرق مواجهتها .
 - * تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر ومواجهتها .
 - * تطوير استراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس إدارة الشركة .

ج- أنشطة للمراجعة الداخلية التي لا يجب القيام بها في إدارة مخاطر الشركة وتشمل :

- * تحديد وتقييم مخاطر الشركة .
- * تنفيذ أنشطة وعمليات إدارة المخاطر .
- * إدارة التأمين على المخاطر .
- * اتخاذ قرارات تنفيذية بشأن الاستجابة للمخاطر .
- * تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة .
- * المساءلة عن أنشطة وعمليات إدارة المخاطر نيابة عن الإدارة .

يخلص الباحث إلى أنه على الرغم من الدور المميز للمراجع الداخلي في تفعيل عملية إدارة مخاطر الشركة، من خلال تقديم النصيحة والدعم للقرارات الإدارية الصحيحة، ومعالجة القرارات الخاطئة بشأن إدارة المخاطر، إلا أن إدارة الشركة هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة أنشطة وعمليات إدارة المخاطر بها . وعلى ضوء ما سبق، يتحدد دور المراجعة الداخلية في تفعيل عمليات إدارة المخاطر بشركات التأمين على النحو التالي :

١/٢/٥ تحديد المخاطر

يقصد بتحديد المخاطر الوقوف على الأحداث والظروف التي لها اثر سلبي على تحقيق أهداف واستراتيجيات وخطط الشركة . على أن تتم هذه العملية من قبل إدارة الشركة، التي غالباً ما تختار فريق عمل للقيام بالمهمة، يكون على معرفة كاملة بالأنشطة والخدمات المختلفة للشركة والبيئة الخارجية المحيطة بها من ناحية، والفهم السليم لأهداف واستراتيجيات وخطط الشركة والربط بينها من ناحية أخرى . ويجب أن تتم عملية تحديد مخاطر الشركة من خلال المراحل التالية :

- أ- تحديد كافة أنشطة الشركة ومجالاتها التي تكون عرضة للمخاطر .
- ب- تحديد المخاطر والأحداث السلبية الناجمة عنها باستخدام مجموعة من الأساليب الملائمة منها :

(Cooper, Dale & Others)

* التحديد المعتمد على الأهداف

يعتمد هذا الأسلوب في تحديد مخاطر الشركة على حقيقة هامة مؤداها أن الأحداث أو الأنشطة التي تؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف الشركة تمثل خطر، وعلى هذا الأساس يتم تحديد مخاطر الشركة .

* التحديد المعتمد على التصنيف

يعتمد هذا الأسلوب في تحديد مخاطر الشركة على تصنيف جميع المصادر أو الأنشطة الرئيسية والعوامل المسببة لمخاطر الشركة في شكل مجموعات متجانسة، وبناء عليه توجد مخاطر تشغيلية، استراتيجية، مالية وقانونية وغيرها .

* التحديد المعتمد على التقييم الذاتي

يعتمد هذا الأسلوب على قيام كل نشاط أو قسم داخل الشركة بفحص ومراجعة طبيعة أعماله والأحداث التي تؤثر عليها، ومن ثم تحديد المخاطر المرتبطة بشكل مباشر بهذا النشاط .

* التحديد المعتمد على العصف الذهني

يعتمد هذا الأسلوب في تحديد مخاطر الشركة على تبادل الآراء والأفكار التي تستنبط من خبرات ومهارات فريق عمل إدارة المخاطر .

ج- تحديد جميع التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها ويرى الباحث أن الدور المأمول للمراجع الداخلي لتفعيل عملية تحديد المخاطر بشركات التأمين يتمثل في أداء مجموعة من المهام والأنشطة أهمها :

- أ- معرفة الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها في مرحلة تحديد المخاطر .
- ب- إجراء مسح شامل للمخاطر المحيطة بجميع أنشطة وأهداف الشركة عن طريق إجراء مقابلات وعمل استفسارات وتبادل أفكار مع المسؤولين عن إدارة مخاطر الشركة .
- ج- إعادة تصنيف المخاطر التي تتعرض لها الشركة في مجموعات متجانسة في ضوء درجة تأثير الخطر واحتمالات حدوثه .
- د- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة في مرحلة تحديد المخاطر، والتأكيد من وجود توافق بين السياسة والتطبيق .
- هـ- التنسيق مع الإدارة العليا للشركة على إعداد سجل دائم للمخاطر التي تعرضت لها الشركة، على أن يتضمن هذا السجل المعلومات التي تظهر في الجدول التالي : (غالى، ٢٠١٢) .

جدول رقم (٢)

سجل مخاطر الشركة

تقييم المخاطر	تصنيف المخاطر	طريقة التعامل مع المخاطر	تقييم قرار التعامل مع المخاطر
مخاطر مرتفعة	المخاطر الاستراتيجية	دور إدارة	دور المراجع الداخلي
مخاطر متوسطة	المخاطر التشغيلية	المخاطر بالشركة	للمشركة
مخاطر منخفضة	المخاطر المالية		
مخاطر مقبولة	المخاطر القانونية		
	المخاطر الاقتصادية		

ويرى الباحث أن دور إدارة المخاطر تصميم طريقة أو استراتيجية للتعامل مع مخاطر الشركة، بينما يقوم المراجع الداخلي بتقييم قرار التعامل مع هذه المخاطر، لتحديد المستوى المقبول للمخاطر التي يمكن أن تتحملها الشركة دون التأثير الجوهرى على تحقيق أهدافها .

و- تحديث المعلومات التي تم جمعها عن المخاطر للوصول إلى نظام معلومات متكامل عن المخاطر يمكن الاستفادة منه في مساعدة الإدارة في تحديد المخاطر .

ز- تقديم خدمات تأكيدية لمجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة عن مدى فعالية إدارة المخاطر في تحديد كافة مخاطر الشركة، من خلال إعداد وتوصيل التقارير اللازمة وفي الوقت المناسب .

٢/٢/٥ تقييم المخاطر

يقصد بتقييم المخاطر تقدير وقياس حجم الخسائر المحتملة عند حدوث المخاطر المختلفة والمحددة سلفاً، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الكمية والوصفية في القياس . وتستخدم الأساليب الكمية عندما تكون البيانات المتاحة كمية كما هو الحال عند تقييم المخاطر المالية للشركة أو مخاطر حدوث خسائر نتيجة دعاوى قضائية ضد الشركة، بينما تستخدم الأساليب الوصفية عندما تكون البيانات الكمية غير متاحة، أو أن الخبرة المطلوبة للقياس الكمي غير متوفرة بالشركة كما هو الحال عند تقييم مخاطر السمعة وتتم عملية تقييم المخاطر في شركات التأمين على عدة خطوات أهمها :

الخطوة الاولى : قياس أو تقدير الخطر

تعتمد عملية قياس الخطر على توافر بعدين أساسيين هما :

❖ البعد الأول : يمثل تقدير درجة تأثير الخطر على أنشطة وأعمال الشركة .

❖ البعد الثاني : يمثل تقدير درجة احتمال حدوث هذا الخطر .

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين درجة تأثير الخطر ودرجة احتمال حدوثه من خلال ما يعرف

بمصفوفة المخاطر الثلاثية (Treasury, H. K., 2004)

شكل رقم (١)

مصفوفة المخاطر الثلاثية

درجة تأثير الخطر	٣	درجة احتمال حدوث الخطر		
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة
		٣ × ٣	٢ × ٢	١ × ١
درجة تأثير الخطر	٢	مرتفعة	متوسطة	منخفضة
		٣ × ٣	٢ × ٢	١ × ١
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة
درجة تأثير الخطر	١	مرتفعة	متوسطة	منخفضة
		٣ × ٣	٢ × ٢	١ × ١
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة

١

٢

٣

درجة احتمال حدوث الخطر

وبناء على الشكل السابق يرى الباحث أنه يمكن تصنيف كل من درجة تأثير الخطر واحتمال حدوثه إلى ثلاث مستويات (عالية - متوسطة - منخفضة)، ويمكن عمل عدد غير محدود من المصفوفات، حيث لا يوجد مقياس ثابت ومحدد لتقدير درجة تأثير الخطر واحتمال حدوثه، وتعتبر الدرجات (١، ٢، ٣) عن كل من درجات الاحتمال والتأثير، وتوضح العلاقة (١ × ١) مثلاً مخاطر ذات درجة احتمال (١) ودرجة تأثير (١) وهذا يمثل الحد الأدنى من مستويات المخاطر أو ما يعرف بالمخاطر المنخفضة، وتوضح العلاقة (٢ × ٢) مخاطر ذات درجة احتمال (٢) ودرجة تأثير (٢)، وهذا يمثل الحد المتوسط من مستويات المخاطر، أو ما يعرف بالمخاطر المتوسطة، وبنفس المقياس تمثل العلاقة (٣ × ٣) الحد الأعلى من مستويات المخاطر، أو ما يعرف بالمخاطر المرتفعة، وتوضح باقي العلاقات بالمصفوفة مستويات مختلفة للمخاطر، وذلك وفقاً للمعادلة التالية :

مستوى أو درجة المخاطر = درجة تأثير الخطر × احتمال حدوث الخطر

الخطوة الثانية : توثيق نتائج تقييم المخاطر

تعتمد هذه الخطوة على تسجيل نتائج تقييم المخاطر التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة، لمساعدة إدارة الشركة في ترتيب المخاطر حسب درجة أهميتها وخطورتها على أعمال الشركة من ناحية، وتمكينها من معالجتها حسب الأولوية ودرجة الأهمية من ناحية أخرى .

الخطوة الثالثة : التحديث المستمر لعملية تقييم المخاطر

تقع على إدارة الشركة مسؤولية تقييم المخاطر، ويجب أن يكون هناك تحديث مستمر لعملية التقييم بصفة دورية، لمساعدة إدارة الشركة في مواجهة الحالات الطارئة في الوقت المناسب، كحدوث ارتفاع في درجة تأثير أو درجة احتمال حدوث الخطر أو كلاهما معاً، يؤدي إلى معالجة مخاطر كانت مقيمة على أنها مخاطر منخفضة أو متوسطة فصارت مخاطر مرتفعة . ويتحمل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالشركة مسؤولية الإشراف على عملية تقييم المخاطر، للتأكد من تحمل إدارة المخاطر مسؤوليتها الكاملة عن تقييم المخاطر وإدارتها بشكل عام .

ويرى الباحث أن الدور المأمول للمراجع الداخلي في تفعيل عملية تقييم المخاطر بشركات التأمين يتمثل في أداء مجموعة من الأنشطة التالية :

- أ- معرفة الأهداف التي تسعى إليها إدارة الشركة من أداء عملية تقييم المخاطر .
- ب- الاطلاع على السياسات والاستراتيجيات الموضوعة بشأن تنفيذ عملية تقييم المخاطر .
- ج- تقديم المساعدة والنصائح لإدارة المخاطر في تنفيذ عملية التقييم، من خلال اقتراح الأساليب الملائمة للتقييم والقياس .
- د- تقديم التوصيات اللازمة لإدارة المخاطر بالشركة، فيما يتعلق بنتائج التقييم التي تم التوصل إليها، من خلال ترتيبها وعرضها بأسلوب يساعد الإدارة في اتخاذ الإجراء الملائم في الوقت المناسب .
- هـ- المشاركة الفعالة في التدريب المستمر وورش العمل المتخصصة في أنشطة فحص وتقييم مخاطر الشركة، وتقديم الاقتراحات المناسبة لتفعيل عملية التقييم .
- و- التأكد من صحة قياس درجة أهمية وتأثير واحتمال حدوث كل نوع من أنواع مخاطر الشركة على تحقيق أهدافها .
- ز- إعادة ترتيب المخاطر حسب درجة أهميتها وفقاً للنموذج المقترح للتقييم .
- ح- تقديم خدمات تأكيدية لمجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة تفيد بأن عملية تقييم مخاطر الشركة نفذت بشكل صحيح، وباستخدام الطرق المناسبة لكل نوع من أنواع المخاطر .

٣/٢/٥ الاستجابة للمخاطر

يقصد بها طريقة تعامل الإدارة مع المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها، ويتطلب ذلك اختيار الإدارة أساليب للتعامل مع المخاطر بما يتناسب مع قدرة الشركة على تحمل هذه المخاطر، في ضوء كل من احتمال الحدوث ودرجة التأثير .

وتتم عملية الاستجابة للمخاطر بالشركة على عدة خطوات أهمها : (IIA , 2009)

الخطوة الأولى : ترتيب المخاطر حسب درجة الأهمية

يتم في هذه الخطوة تصنيف وترتيب مخاطر الشركة بعد الانتهاء من تقييمها لتحديد أولويات التعامل مع كل نوع، حيث تكون البداية معالجة المخاطر ذات الأهمية والتأثير الأكبر على أهداف الشركة

الخطوة الثانية : تحديد خيارات الاستجابة للمخاطر

يتم في هذه الخطوة تحديد البدائل أو الخيارات المتاحة للإدارة للتعامل مع المخاطر، وتوجد عدة خيارات للتعامل مع المخاطر في شركات التأمين أهمها :

*** تجنب المخاطر**

يعتمد هذا الخيار على تجنب الشركة الظروف والأحداث التي يتوقع أن تسبب هذه المخاطر والتي لا يمكن للشركة تحملها حال وقوعها، فيكون البديل الأمثل للتعامل معها هو تجنبها، مثال ذلك المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين نتيجة الدخول في أنشطة أو عمليات يمكن أن يترتب عليها مساءلة قانونية مستقبلاً يزيد فيها حجم الخسائر المحتملة عن العائد المتوقع منها، ويلائم تطبيق هذه الاستراتيجية نوعية المخاطر التي يكون احتمال حدوثها ودرجة تأثيرها مرتفعة .

*** تخفيض أو نقل المخاطر**

يعتمد هذا البديل على تحويل آثار المخاطر لطرف آخر، حيث تقوم إدارة الشركة بتطبيق نظام رقابة فعال تحاول من خلاله التخفيف من درجة تأثير الخطر ودرجة احتمال تأثيره إلى الحد المقبول من قبل الشركة، مثال ذلك قيام الشركة بإبرام عقود إعادة التأمين لدى شركات تأمين أخرى، ويعد بديلاً جيداً لمعالجة المخاطر المالية في مثل هذا النوع من الشركات .

*** قبول المخاطر**

يعتمد هذا البديل على تقبل الشركة الخسارة عند حدوث الخطر، وتلجأ الإدارة إلى هذا الخيار في بعض الحالات منها :

- حالة المخاطر المحدودة والمنخفضة التأثير .
 - حالة المخاطر التي تكون تكلفة معالجتها أكبر من حجم الخسائر المتوقع حدوثها عند وقوع الخطر .
 - حالة المخاطر التي لا يمكن للشركة تجنبها أو نقلها للغير .
- وفي جميع الحالات تعد الإدارة العليا بالشركة أو من يمثلها في إدارة المخاطر هي المسئولة عن عملية الاستجابة للمخاطر، ويتحمل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالشركة مسئولية الإشراف على تنفيذ عملية الاستجابة للمخاطر، أما عن الدور المأمول للمراجع الداخلي في تفعيل عملية الاستجابة للمخاطر في شركات التأمين فيلخصه الباحث في مجموعة من الأنشطة أهمها :
- أ- الاطلاع على الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها من أداء عملية الاستجابة للمخاطر .
 - ب- الاطلاع على استراتيجيات إدارة الشركة بشأن التعامل مع المخاطر والاستجابة لها.
 - ج- تقييم الخيارات أو الاستراتيجيات التي وقع عليها اختيار الإدارة في التعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر، في ضوء المعايير المستخدمة في تحديد طريقة التعامل مع كل نوع .

- د- مساعدة الإدارة في كيفية تخفيض احتمالات حدوث المخاطر والآثار المتوقعة لها على تحقيق أهداف الشركة، بتقديم الاقتراحات المناسبة لاختيار الإدارة الاستراتيجية الملائمة للتعامل مع كل نوع من المخاطر .
- هـ- تقديم التوصيات اللازمة لمساعدة الإدارة في اعتماد الخيار الأمثل للتعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر وفي الوقت المناسب .
- و- تشجيع إدارة الشركة على عقد الدورات التدريبية المتخصصة بشأن كيفية الاستجابة للمخاطر، والمشاركة الفعالة فيها، من خلال تقديم الاقتراحات المناسبة لمساعدة الإدارة على تجنب أو تخفيض أو قبول المخاطر .
- ز- تقديم خدمات تأكيدية لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة تفيد مدى فعالية إدارة المخاطر بالشركة في اختيار البديل الأمثل للتعامل مع المخاطر والاستجابة لها .

الخطوة الثالثة : تحديد تكلفة تطبيق خيارات الاستجابة المتاحة لمعالجة المخاطر والمفاضلة بينهما

يتم في هذه الخطوة تحديد تكلفة كل بديل أو خيار من خيارات الاستجابة أو التعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر، لأن التكلفة ستصبح الأساس في تحديد الخيار الأمثل للمعالجة، من خلال مقارنتها مع حجم الخسائر المتوقعة عند حدوث المخاطر .

٥/٢/٤ التقرير عن المخاطر

يقصد به وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية المراجعة الداخلية لبرنامج إدارة مخاطر الشركة في تقرير مكتوب، متضمنًا التوصيات اللازمة لتحسين البرنامج، على أن يرفع هذا التقرير إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالشركة، للمساعدة في تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- أ- التحقق من كفاءة وفعالية إدارة المخاطر بالشركة في تنفيذ برنامج إدارة المخاطر وفقًا لما هو خطط له، للمساهمة في تحقيق أهداف الشركة وإضافة قيمة لها .
- ب- الوقوف على نقاط الضعف في الإجراءات التي اتخذتها إدارة المخاطر بشأن الاستجابة لها والتعامل معها .
- ج- التأكد من تنفيذ إدارة المخاطر للتوصيات والنصائح التي قدمها المراجع الداخلي خلال مراحل البرنامج، بداية من تحديد المخاطر والتعرف عليها، مرورًا بتقييمها، وانتهاءً بإجراءات الاستجابة لها .
- د- توفير معلومات تفصيلية لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة عن المخاطر المحيطة بالشركة، بما يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية والقرارات اللازمة للتعامل معها .
- هـ- يعد هذا التقرير دليل إثبات على بذل المراجع الداخلي العناية المهنية الواجبة، فيما يتعلق بمراجعة برنامج إدارة المخاطر بالشركة عند مساءلته أمام كافة الأطراف المعنية .

٥/٢/٥ المتابعة

يقصد بها متابعة المراجع الداخلي تنفيذ إدارة الشركة كافة التوصيات والاقتراحات التي نص عليها تقريره بشأن المخاطر، لمساعدة الإدارة في تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

- أ- السيطرة على كافة مخاطر الشركة وإدارتها بالطريقة التي تقلل فرص تعرض الشركة للخسارة من خلال التنسيق المستمر بين كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة .
- ب- التأكد من أن الإجراءات التصحيحية المتبعة حققت النتائج المرجوة منها، بشأن تحسين برنامج إدارة المخاطر بالشركة .
- ج- ملائمة الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات المقترحة لعملية فحص الأخطاء ببرنامج إدارة المخاطر بالشركة .
- د- التوصل إلى قرارات أفضل بشأن عملية إدارة ومراجعة مخاطر الشركة مستقبلاً .

٦- الدراسة الميدانية

١/٦ تصميم الدراسة الميدانية

يتم تصميم الدراسة الميدانية من خلال تناول النقاط التالية :

١/١/٦ تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة المراجعين الداخليين العاملين في إدارات المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية (المراكز الرئيسية) والبالغ عددها (٢٨) شركة تزاوّل نشاط تأميني (أشخاص أو ممتلكات أو كلاهما معاً) ويعمل بها (٧٥) مراجعاً أو مدير مراجعة أو رئيس قسم بإدارة المراجعة الداخلية بالشركة، وتشمل عينة الدراسة كافة أفراد المجتمع، وذلك للأسباب التالية :

- صغر حجم مجتمع الدراسة .
- تواجد قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية في كل شركات مجتمع الدراسة .
- توافر الكوادر والكفاءات البشرية المؤهلة بالمراكز الرئيسية .
- تركّز مقرات كل هذه الشركات في محافظتي القاهرة والجيزة، مما سهل على الباحث إجراء مقابلات شخصية مع بعض المراجعين الداخليين بها للوقوف على أبعاد مشكلة الباحث، وتوزيع قوائم الاستقصاء واستردادها . ويوضح الجدول التالي عدد القوائم الموزعة والمستردة لكل شركة :

جدول رقم (٢)

توزيع قوائم الاستقصاء على شركات التأمين

م	الشركة	القطاع	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستردة
١	مصر للتأمين	أعمال عام	٧	٥
٢	مصر لتأمينات الحياة	أعمال عام	٧	٦
٣	قناة السويس للتأمين	خاص	٤	٣
٤	المهندس للتأمين	خاص	٤	٣
٥	الدلتا للتأمين	خاص	٤	٤
٦	الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	خاص	٢	١
٧	رويال للتأمين	خاص	٢	١

م	الشركة	القطاع	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستردة
٨	المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات	خاص	٣	٢
٩	المصرية للتأمين التكافلي حياة	خاص	٣	٣
١٠	إسكان للتأمين	خاص	٣	٢
١١	تشارتس إيجيبت للتأمين	خاص	٢	١
١٢	المجموعة العربية المصرية للتأمين	خاص	٢	٢
١٣	الفرعونية الأمريكية لتأمينات الحياة (اليكو)	خاص	٢	٢
١٤	التجاري الدولي للتأمين على الحياة	خاص	٢	٢
١٥	ايس للتأمين - مصر	خاص	٢	١
١٦	السيانز للتأمين - مصر	خاص	٢	٢
١٧	السيانز لتأمينات الحياة - مصر	خاص	٢	١
١٨	بيت التأمين المصري السعودي	خاص	٢	٢
١٩	إن . اس . جي . بي لتأمينات الحياة	خاص	٢	١
٢٠	ايس لتأمينات الحياة	خاص	٢	٢
٢١	بوبا إيجيبت للتأمين	خاص	٢	١
٢٢	وثاق للتأمين التكافلي - مصر	خاص	٢	٢
٢٣	أروب للتأمين على الحياة	خاص	٢	١
٢٤	أروب لتأمينات الممتلكات	خاص	٢	٢
٢٥	سوليد رتي للتكافل العائلي - مصر	خاص	٢	٢
٢٦	نابل جنيرال تكافل	خاص	٢	١
٢٧	نابل فاميلي تكافل	خاص	٢	١
٢٨	المشرق العربي للتأمين التكافلي	خاص	٢	٢
	الإجمالي		٧٥	٥٨

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء هيكل سوق التأمين الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية في ٢٠١٢/٣/٣١ .

وقام الباحث بفحص القوائم المستردة وتم استبعاد ٦ منها لعدم كفاية الإجابات، فأصبحت القوائم الصحيحة ٥٢ قائمة (٥٨ - ٦)، وبلغت نسبة الردود الصحيحة $\frac{52}{58} \times 100 = 89,66\%$.

٢/١/٦ تصميم قائمة الاستقصاء واختبار مصداقيتها

تم تصميم القائمة وصياغة الأسئلة الخاصة بها اعتماداً على فروض البحث والدراسات والبحوث ذات الصلة، وتم تقسيم القائمة إلى قسمين هما :

القسم الأول

يتضمن مجموعة من الأسئلة حول السمات المهنية لأفراد العينة وتشمل (المؤهل العلمي - سنوات الخبرة - الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي وغيرها من المعلومات التي وردت بالقائمة (ملحق البحث) .

القسم الثاني

يتضمن أسئلة البحث الموجهة إلى أفراد العينة للوقوف على دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية . ولتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على الأسئلة، وذلك على النحو التالي:

التصنيف	مدرک تماماً	مدرک	مدرک إلى حد ما	غير مدرک	غير مدرک تماماً
الترميز	٥	٤	٣	٢	١
الوزن النسبي	١٠٠%	٨٠%	٦٠%	٤٠%	٢٠%

وطبقاً لهدف الباحث وتطلعاً إلى مستوى أعلى من الإدراك، فقد اعتمد الباحث المتوسط الحسابي الافتراضي (٣,٥) بوزن نسبي $(\frac{3,5}{5})$ أي (٧٠ %) (Nunnally,1978) لقبول الفروض أو رفضها، ولزيادة التأكد من قدرة وكفاية أسئلة الاستقصاء على تغطية فروض البحث، تم استخدام اختبار الفا كرو نباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستقصاء وقياس مصداقيتها . واعتمد الباحث نسبة مصداقية تبدأ من (٧٠ %) فأكثر، وأجرى الباحث خطوات الثبات على معامل الفا كرو نباخ لكل فرض من فروض البحث، ولجميع فقرات الاستقصاء، وتم التوصل إلى النتائج التي يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

معاملات الثبات لفروض الباحث والفقرات باستخدام الفا كرو نباخ

م	فروض البحث	عدد الفقرات	معامل ألفا
١	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تحديد المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٧	٠,٧٩١
٢	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تقييم المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٨	٠,٨٣٠
٣	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره بشأن الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٧	٠,٨٧٩
٤	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في التقرير عن المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٥	٠,٧٢١
٥	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في متابعة المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٤	٠,٨٣٦
	الإجمالي	٣١	٠,٨١١

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الثبات في معامل الفا كرو نباخ لفقرات فروض الباحث تتراوح بين (٠,٧٢١) كحد أدنى بنسبة (٧٢%) وذلك لفقرات الفرض الرابع، و (٠,٨٧٩) كحد أقصى بنسبة (٨٨%) وذلك لفقرات الفرض الثالث، وأن المتوسط العالم للثبات لكل الفقرات (٠,٨١١) وبنسبة (٨١%)، وهذه نسبة عالية تؤكد ثبات الاستقصاء ومصادقيتها وصلاحياتها لتحليل النتائج واختبار الفروض، علماً بأن الفا كرو نباخ تتراوح قيمته بين (صفر، ١) وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عالي يطمئن إلى صدق إدارة الدراسة" (سامي، ٢٠٠٩) .

٣/١/٦ الأساليب والأدوات الإحصائية المطبقة

اعتمد الباحث في تحليل البيانات إحصائياً على استخدام الحاسب الآلي من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي وفرها برنامج (SPSS)، ومنها :

- ١- أساليب الإحصاء الوصفي وتشمل :
 - حساب التكرارات والنسب المئوية لمعرفة الصفات الشخصية لمفردات العينة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه فقرات الاستقصاء .
 - المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد العينة عن كل فقرة من الفقرات
 - الانحراف المعياري لمعرفة مدى اختلاف استجابات أفراد العينة لكل فقرة ولكل فرض عن المتوسط الحسابي .
- ٢- أساليب الإحصاء الاستدلالي وتشمل :
 - اختبار الفا كرو نباخ Cronpach Alpha لمعرفة درجة ثبت ومصادقية المقاييس المبنية على إجابات المستقصي منهم بشأن فقرات الاستقصاء وبلغت نسبة (٨١%) كما وضحاها جدول رقم ٣
 - اختبار كول مجروف - سمر نوف Kolmogorov – Smirnov T-Test لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .
 - اختبار One Sample T-Test لاختبار صحة فروض الباحث، بحيث يقبل الفرض البديل إذا كانت قيمة المحسوبة T. اكبر من قيمة الجدولية T. والتي تساوى (٢,٠٢) عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجة حرية ٤٨، أو عندما يكون مستوي المعنوية أقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي للتطبيق اكبر من ٦٠%، وفي حالة عكس ما سبق يقبل الفرض العدم .

٢/٦ تحليل نتائج الدراسة الميدانية

١/٢/٦ تحليل نتائج السمات المهنية لعينة الدراسة تتضمن قائمة الاستقصاء في القسم الأول معلومات عامة عن مجتمع الدراسة تشمل المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، وغيرها التي يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية للسماة المهنية لمجتمع الدراسة

م	السماة المهنية	الفئات	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
١	المؤهل العلمي	بكالوريوس	٤١	٧٨	١
		ماجستير	٨	١٧	٢
		دكتوراه	٣	٥	٣
		أخرى	-	-	-
	الإجمالي		٥٢	١٠٠	
٢	سنوات الخبرة العملية	أقل من ٥ سنوات	١٠	٢٠	٢
		٥ - ١٠ سنوات	٢٧	٥٢	١
		١١ - ١٥ سنة	٩	١٧	٣
		أكثر من ١٥ سنة	٦	١١	٤
	الإجمالي		٥٢	١٠٠	
٣	الشهادات المهنية	CPA	٨	١٥	٣
		CIA	١٤	٢٨	٢
		CMA	٧	١٣	٤
		لا يوجد	٢٣	٤٤	١
	الإجمالي		٥٢	١٠٠	
	المسمى الوظيفي	مدير مراجعة	١٦	٣١	٢
		رئيس قسم المراجعة	٩	١٧	٣
		مراجع داخلي	٢٧	٥٢	١
		أخرى	-	-	-
	الإجمالي		٥٢	١٠٠	
	عدد الدورات التدريبية في مجال إدارة المخاطر	أقل من ٣	٢٧	٥٢	١
		٣ فأكثر	١٠	١٩	٣
		لا يوجد	١٥	٢٩	٢
	الإجمالي		٥٢	١٠٠	
	هل توجد لائحة واضحة تساهم في تحديد دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر الشركة	نعم	١٤	٢٨%	٢
		لا	٣٨	٧٢%	١
	الإجمالي		٥٢	١٠٠%	

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء البيانات المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها :

- ١- أن ٧٨% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ١٧% من حملة الماجستير، ٥% من حملة الدكتوراه، وهذا يدل على وجود كفاءة علمية في العينة تؤهلهم للإجابة بمصداقية على أسئلة الاستقصاء .
- ٢- أن ٥٢% من العينة لديهم خبرة عملية في مجال المراجعة الداخلية تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات، ٢٠% أقل من ٥ سنوات و ٢٨% تزيد خبراتهم عن ١٠ سنوات وهذا يعكس مدى قدرتهم على فهم موضوع الباحث وإدراكهم لدورهم في تفعيل إدارة المخاطر بالشركة .
- ٣- أن ٥٦% من العينة حاصلين على شهادات مهنية تتنوع من مراجع داخلي معتمد CIA، محاسب قانونيا معتمد CPA ومحاسب إداري معتمد CMA، وهذا يؤكد على حرص العاملين بإدارات المراجعة الداخلية في شركات التأمين على الحصول على الشهادات المهنية، وهذا يضيف على إجابات المبحوثين ثقة ومصداقية .
- ٤- أن ٥٢% من العينة يشغلون وظيفة المراجع الداخلي بالشركة، ٣١% مدير المراجعة الداخلية، و ١٧% رئيس قسم المراجعة، وهذا يدل على أن كل أفراد العينة يمارسون مهنة المراجعة الداخلية بالشركة مما يثرى نتائج البحث .
- ٥- أن ٧١% من العينة حصلوا على دورات تدريبية في مجال إدارة المخاطر، الأمر الذي يشير إلى اهتمام الشركة بدعم دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر، ويأمل الباحث أن يزيد قدر هذا الاهتمام في ظل تزايد درجة وحدة وتنوع المخاطر التي تواجهها الشركات .
- ٦- أن ٢٨% من العينة أفصحوا عن وجود لائحة تحدد دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الشركة، وهي نسبة ضعيفة تشير إلى عدم وجود دليل واضح يظهر فيه دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .

٢/٢/٦ تحليل النتائج واختبار فروض البحث

تضمن القسم الثاني من قائمة الاستقصاء الفقرات المتعلقة بموضوع البحث لاختبار فروضه، وأوضحت التحليلات بعد استخدام الأساليب الإحصائية مجموعة من النتائج أهمها :

١/٢/٢/٦ تحليل واختبار نتائج الفرض الأول

ينص هذا الفرض على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تحديد المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

جدول رقم (٥)

العلاقة بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تحديد المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للإدراك *
١	معرفة الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها في مرحلة تحديد المخاطر .	٤,٢٨٩	٠,٤٤١	%٨٥,٧٨
٢	إجراء مسح شامل للمخاطر المحيطة بكافة أنشطة وأهداف الشركة .	٤,١٨٦	٠,٤٥١	%٨٣,٧٢
٣	إعادة تبويب مخاطر الشركة في مجموعات متجانسة حسب أهميتها .	٤,٣٠٩	٠,٤٣٣	%٨٦,١٨
٤	مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر في تحديد مخاطر الشركة .	٤,٠١٩	٠,٤٠٤	%٨٠,٣٨
٥	التنسيق مع الإدارة العليا على إعداد سجل دائم لمخاطر الشركة .	٣,٩٣٤	١,٠٧١	%٧٨,٦٨
٦	التحديث المستمر للمعلومات بشأن مخاطر الشركة .	٤,٠٣٥	٠,٤٦٤	%٨٠,٧٠
٧	تقديم خدمات تأكيدية لمجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة بمدى فعالية الإدارة في تحديد مخاطر الشركة .	٤,٨٧١	٠,٤٠٧	%٩٧,٤٢
	المتوسط العام الإجمالي	٤,٢٣٥	٠,٣٦٧١	%٨٤,٧٠

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها :

- ١- أن المتوسط العام الإجمالي للمتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو ٤,٢٣٥ بانحراف معياري ٠,٣٦٧١، وهذا مؤشر على تقارب إجابات أفراد العينة .
- ٢- أن المتوسط العام الإجمالي للوزن النسبي للإدراك * المراجعين الداخليين لدورهم في تحديد مخاطر الشركة هو ٨٤,٧% وهي أكبر من الوزن النسبي الافتراضي المعتمد للبحث ٧٠%، وهذا يؤكد على مستوى الإدراك العالي للمراجعين الداخليين والاستعداد لأداء مجموعة أنشطة تساهم في تفعيل عملية تحديد المخاطر في شركات التأمين المصرية .
- ٣- أن تقديم خدمات تأكيدية لمجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة بمدى فعالية الإدارة في تحديد مخاطر الشركة يأتي في مقدمة الأنشطة والمهام التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية في سبيل تفعيل عملية تحديد مخاطر الشركة، وذلك بوزن نسبي مرتفع ٩٧,٤٢% .

* الوزن النسبي للإدراك = المتوسط الحسابي ÷ ٥

٤- اختبار صحة الفرض الأول باستخدام One sample T-Test يوضح الجدول التالي النتائج التالية :

جدول رقم (٦)
نتائج اختبار صحة الفرض الأول

الفرض	المحسوبة T.	الجدولية T.	مستوى الدلالة SIG	النتيجة
الأول	٣١,٣١٦	٢,٠٢	٠,٠٠٠	قبول الفرض البديل

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المحسوبة T. أكبر من الجدولية T. وان مستوى الدلالة SIG أقل من ٠,٠٠٥ ولذا تم قبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تحديد المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

٢/٢/٢/٦ تحليل واختبار نتائج الفرض الثاني

ينص هذا الفرض على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تقييم المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

جدول رقم (٧)

العلاقة بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تقييم المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للإدراك
١	معرفة الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها في مرحلة تقييم المخاطر .	٤,٣٠١	٠,٤٥٢	%٨٦
٢	تقديم المساعدة للإدارة في تقييم عملية تقييم المخاطر .	٤,٩٠٢	٠,٤٠٣	%٩٨
٣	تقديم التوصيات اللازمة للإدارة بشأن نتائج تقييم المخاطر .	٤,٧٥٢	٠,٤٧٧	%٩٥
٤	توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية لها .	٣,٥١٠	٠,٩٦١	%٧٠
٥	المشاركة الفعالة في التدريب المستمر على أنشطة فحص وتقييم مخاطر الشركة .	٤,٢٣٦	٠,٤٦٢	%٨٤,٧
٦	التأكد من صحة قياس درجة تأثير واحتمال حدوث الخطر من خلال الأساليب والأدوات المستخدمة في القياس .	٣,٦٠٥	٠,٨٠٧	%٧٢
٧	إعادة ترتيب المخاطر التي تم تقييمها حسب الأهمية والأولويات المعتمدة من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة .	٤,٤٠٦	٠,٤٨٢	%٨٨
٨	تقديم خدمات تأكيدية لمجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة تفيد مدى فعالية الإدارة في تقييم المخاطر .	٤,٧٨٤	٠,٤٢٣	%٩٥,٧
	المتوسط العام الإجمالي	٤,٣١٢	٠,٤٤٦٩	%٨٦

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها :

- ١- أن المتوسط العام الإجمالي للمتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرض هو ٤,٣١٢ بانحراف معياري ٠,٤٤٦٩، وهذا سيدل على تقارب إجابات أفراد العينة وانخفاض درجة انحرافها عن بعضها البعض .
- ٢- أن المتوسط العام الإجمالي للوزن النسبي للإدراك هو ٨٦% وهي أعلى من الوزن النسبي الافتراضي المعتمد للبحث (٧٠%)، وهذا يؤكد على إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية لأهمية القيام بمجموعة من الأنشطة التي تساهم بفعالية في تحسين عملية تقييم مخاطر الشركة
- ٣- أن أعلى وزن نسبي للإدراك يتعلق بالفقرة الثانية والخاصة بتقديم المراجعة الداخلية المساعدة للإدارة في تنفيذ عملية تقييم المخاطر .
- ٤- لاختبار صحة الفرض الأول باستخدام One sample T-Test يوضح الجدول التالي ما يلي:

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار صحة الفرض الثاني

الفرض	المحسوبة T.	الجدولية T.	مستوى الدلالة SIG	النتيجة
الثاني	٣٤,٤١٨	٢,٠٢	٠,٠٠٠	قبول الفرض البديل

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المحسوبة T. أكبر من الجدولية T. وان مستوى الدلالة SIG أقل من ٠,٠٠٥ ولذا يتم قبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تقييم المخاطر وبين تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

٣/٢/٢/٦ تحليل واختبار نتائج الفرض الثالث

ينص هذا الفرض على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره بشأن الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

جدول رقم (٩)

العلاقة بين إدراك المراجع الداخلي لدوره بشأن الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارة المخاطر

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للإدراك
١	معرفة الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها من الاستجابة للمخاطر .	٤,٠٥٥	٠,٤٩٩	%٩١
٢	الإطلاع على استراتيجيات الشركة بشأن الاستجابة للمخاطر .	٤,٣١٥	٠,٤٧١	%٩٤
٣	تقديم الاقتراحات المناسبة لمساعدة الإدارة في تخفيض احتمالات حدوث المخاطر ودرجة تأثيرها على تحقق أهداف الشركة .	٤,٧١٣	٠,٤٠٣	%٩٤
٤	تقييم استراتيجيات الشركة بشأن الاستجابة للمخاطر في ضوء المعايير الموضوعية من قبل مجلس الإدارة .	٤,٦٠٧	٠,٤٤٨	%٩٢
٥	تقديم التوصيات اللازمة لمساعدة الإدارة في اعتماد الخيار الأمثل في التعامل مع المخاطر في الوقت المناسب .	٤,٤٠٩	٠,٤٦٥	%٨٨
٦	تشجيع الإدارة على عقد الدورات التدريبية المتخصصة بشأن كيفية الاستجابة للمخاطر والمشاركة فيها .	٣,٦٤١	٠,٨١٦	%٧٢
٧	تقديم خدمات تأكيدية لمجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة لتحديد مدى فعالية الإدارة في الاستجابة للمخاطر .	٣,٤١٤	٠,٩٧١	%٦٨
	المتوسط العام الإجمالي	٤,٥٧٧	٠,٤٠٧٣	%٩١,٥

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

- يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها :
- ١- إن المتوسط العام الإجمالي للمتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرض هو ٤,٥٧٧ بانحراف معياري ٠,٤٠٧٣، وهذا مؤشر على تقارب إجابات أفراد العينة، مما يدل على وجود علاقة مباشرة بين قيام إدارة المراجعة الداخلية بدورها المأمول في مراقبة استراتيجيات إدارة الشركة في التعامل مع المخاطر وتفعيل عملية إدارة المخاطر بالشركة
 - ٢- أن المتوسط العام الإجمالي للوزن النسبي لمستوى الإدراك لجميع فقرات الفرض هو ٩١,٥% وهي أكبر من الوزن النسبي الافتراضي المعتمد للبحث ٧٠%، وهذا يؤكد على حقيقة هامة مؤداها أن تركيز إدارة المراجعة الداخلية على التعامل مع مخاطر الشركة وتقديم التوصيات والاقتراحات الأزمة بشأنها سيؤدي بالضرورة إلى تفعيل استراتيجيات الإدارة بشأن الاستجابة لمخاطر الشركة .
 - ٣- أن تقديم الاقتراحات المناسبة لمساعدة الإدارة في تخفيض احتمالات حدوث المخاطر ودرجة تأثيرها على تحقق أهداف الشركة (فقرة ٣) يمثل أهم الأنشطة التي يدرك المراجع الداخلي بنسبة ٩٤% دورها في تفعيل إدارة مخاطر الشركة والاستجابة لها .
 - ٤- لاختبار صحة الفرض الثالث باستخدام One sample T-Test يوضح الجدول التالي النتائج التالية :

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار صحة الفرض الثالث

الفرض	المحسوبة T.	الجدولية T.	مستوى الدلالة SIG	النتيجة
الثالث	٤٨,٦٠٨	٢,٠٢	٠,٠٠٠	قبول الفرض البديل

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المحسوبة T. أكبر من الجدولية T. وأن مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٠٥، ولذا يتم قبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره بشأن الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

٤/٢/٢/٦ تحليل واختبار نتائج الفرض الرابع :

ينص هذا الفرض على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في التقرير عن المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

جدول رقم (١١)

العلاقة بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في التقرير عن المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للإدراك
١	التحقق من كفاءة وفعالية الإدارة في تنفيذ برنامج إدارة المخاطر وفقاً لما هو مخطط له بما يساهم في تحقيق أهداف الشركة وإضافة قيمة لها .	٤,١٧٠	٠,٤٦٣	%٨٣
٢	الوقوف على نقاط الضعف في إجراءات الإدارة بشأن الاستجابة للمخاطر واستراتيجيات تنفيذها .	٤,٢٩٠	٠,٤٤٣	%٨٥,٨
٣	التأكد من تنفيذ الإدارة للتوصيات والاقتراحات المقدمة من إدارة المراجعة الداخلية بشأن إدارة المخاطر .	٤,٣٠٥	٠,٤٥١	%٨٦
٤	توفير معلومات موثقة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشأن المخاطر المحيطة بالشركة وطرق الاستجابة لها .	٤,٤٠٦	٠,٤١١	%٨٨
٥	تقديم تقرير بشأن المخاطر يعد دليل إثبات على بذل المراجع الداخلي العناية المهنية الواجبة بشأن المخاطر .	٣,٦٠٧	٠,٨١٧	%٧٢
	المتوسط العام الإجمالي	٤,١٥٥	٠,٥١٧	%٨٢,٩٦

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها :

- ١- أن المتوسط العام الإجمالي لجميع فقرات الفرض الرابع يساوى ٤,١٥٥ وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي المعتمد للبحث (٣,٥)، وذلك بانحراف معياري ٠,٥١٧، وهذا يدل على مدى ارتفاع استجابة أفراد العينة لمجمل فقرات هذا الفرض من ناحية، وانخفاض درجة التشتت بين إجاباتهم من ناحية أخرى .
- ٢- أن الوزن النسبي لمستوى الإدراك لجميع فقرات الفرض بلغ ٨٢,٩٦%، وهو يزيد عن الوزن النسبي الافتراضي المعتمد للبحث وهو ٧٠%، وهذا يؤكد على رغبة المراجعين الداخليين في القيام بدور فعال في تفعيل برنامج إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، من خلال أداء مجموعة من المهام والأنشطة التي تتعلق بمرحلة التقرير عن المخاطر .
- ٣- أن أعلى وزن نسبى لمستوى إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في التقرير عن المخاطر في شركات التأمين المصرية يتعلق بالفقرة رقم (٤) والخاصة بتوفير معلومات موثقة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشأن المخاطر المحيطة بالشركة وطريقة الاستجابة لها وذلك بوزن نسبى ٨٨%.
- ٤- لاختبار صحة الفرض الرابع باستخدام One sample T-Test يوضح الجدول التالي النتائج التالية :

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار صحة الفرض الرابع

الفرض	المحسوبة T.	الجدولية T.	مستوى الدلالة SIG	النتيجة
الرابع	٢٧,٤٠٩	٢,٠٢	٠,٠٠٠	قبول الفرض البديل

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المحسوبة T. أكبر من الجدولية T. وأن مستوى الدلالة SIG أقل من ٠,٠٠٥، (مستوى المعنوية المعتمد للبحث)، لذا يقبل الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في التقرير عن المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

٥/٢/٢/٦ تحليل واختبار نتائج الفرض الخامس

ينص هذا الفرض على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في متابعة المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

جدول رقم (١٣)

العلاقة بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في متابعة المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي للإدراك
١	التنسيق المستمر مع إدارة الشركة بشأن المخاطر للتأكد من إدارتها بالطريقة التي تقلل فرص تعرضها للخسائر الناجمة عنها .	٤,٧٣٤	٠,٤١٢١	%٩٤,٦٨
٢	التأكد من تنفيذ الإدارة للإجراءات التصحيحية بشأن تحسين إدارة المخاطر وفقاً لما هو مخطط له وفي ضوء النتائج المرجوة منها .	٤,٦٢٦	٠,٤٢٧٣	%٩٢,٥٢
٣	ملاءمة الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات المقدمة لفحص الأخطاء ببرنامج إدارة المخاطر بالشركة	٣,٤٣١	٠,٨٨٩	%٦٨,٦٢
٤	التوصل إلى قرارات أفضل بشأن إدارة ومراجعة مخاطر الشركة مستقبلاً	٤,٥٩٤	٠,٤٣٣٥	%٩١,٨
	المتوسط العام الإجمالي	٤,٣٤٦	٠,٥٢٠٤	%٨٦,٩٢

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها :

- ١- أن المتوسط العام الإجمالي لجميع فقرات الفرض الخامس يساوى ٤,٣٤٦، وهى تزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي المعتمد للبحث (٣,٥) بانحراف يساوى ٠,٥٢٠٤، وهذا يؤكد على مدى استجابة أفراد العينة للفقرات الواردة في هذا الفرض من ناحية، ومؤشراً على تقارب إجاباتهم عن هذه الفقرات من ناحية أخرى بما يخدم أغراض البحث .
- ٢- أن الوزن النسبي لمستوى الإدراك لجميع فقرات الفرض يساوى ٨٦,٩٢%، وهو أكبر من الوزن النسبي الافتراضي المعتمد للبحث ٧٠%، وهذا يدل على ارتفاع مستوى إدراك أفراد العينة لدورهم الفعال في تحسين برنامج إدارة المخاطر في الشركة من خلال المساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بمتابعة عملية إدارة المخاطر بالشركة، والتي وردت في فقرات هذا الفرض .
- ٣- أن أعلى وزن نسبي للإدراك ٩٢,٥٢% يخص الفقرة الثانية والتي تضمن التأكد من " تنفيذ الإدارة للإجراءات التصحيحية بشأن تحسين برنامج إدارة المخاطر بالشركة وفقاً لما هو مخطط له وفي ضوء النتائج المرجوة منها " وهذا في حد ذاته، يمثل هدفاً أصيلاً للمتابعة .

٤- اختبار صحة الفرض الخامس باستخدام One sample T-Test يوضح الجدول التالي النتائج التالية :

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار صحة الفرض الخامس

الفرض	المحسوبة T.	الجدولية T.	مستوى الدلالة SIG	النتيجة
الخامس	٣٥,٨٢٣	٢,٠٢	٠,٠٠٠	قبول الفرض البديل

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المحسوبة T. أكبر من الجدولية T. وأن مستوى الدلالة SIG أقل من مستوى الدلالة المعتمد للبحث ٠,٠٥، ولذا يتم قبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في متابعة المخاطر وبين تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية " .

٣/٦ اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات والفروض (اختبار كول مجروف – سمر نوف) :

(1-Sample K-S) One-Sample Kolmogorov – Smirnov T-Test

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويعد اختبار ضروري لفروض الباحث، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، وتكون القاعدة أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عندما تكون القيمة المعنوية لنتائج الاختبار ومستوى الدلالة SIG أكبر من مستوى الدلالة أو المعنوية للبحث ٠,٠٥ عند مستوى ثقة ٩٥% ويوضح الجدول النتائج التالية :

جدول رقم (١٥)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (I-Sample K-S)

م	الفقرات	عدد الفقرات	Z	SIG	النتيجة
١	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تحديد المخاطر وتفعيل عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٧	٠,٨٨٧	٠,٤٢٣	البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
٢	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في تقييم المخاطر وتفعيل عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٨	١,١٣٥	٠,٢٢٧	
٣	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في الاستجابة للمخاطر وتفعيل عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٧	٠,٧٦١	٠,٧٢١	
٤	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في التقرير عن المخاطر وتفعيل عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٥	١,٢٠٨	٠,٢٩١	
٥	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الداخلي لدوره في متابعة المخاطر وتفعيل عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .	٤	٠,٦٥٣	٠,٣٩٤	

* المصدر : من إعداد الباحث في ضوء النتائج المستخرجة من الحاسب .

يوضح الجدول السابق أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة مستوى الدالة SIG لكل فرض أكبر من مستوى الدالة المعتمد للبحث ٠,٠٠٥، وذلك عند درجة ثقة ٩٥%، لذا يجب استخدام الاختبارات المعلمية .

٧- النتائج والتوصيات

١/٧ نتائج البحث

- ١- في ضوء التحليلات النظرية والعملية للبحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :
 أن المدخل التقليدي لدور المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية لم يعد كافياً في ظل التغيرات والأحداث المتلاحقة في بيئة منظمات الأعمال واستحداث وحدة للرقابة على المخاطر في تعديلات الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للرقابة المالية المصرية في ٢٠١٣/٤/٣٠، في إطار دور الهيئة في الرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ومنها شركات التأمين .
- ٢- توجد علاقة تبادلية تكاملية بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر تنعكس على كل من مراحل عملية المراجعة الداخلية بداية من التخطيط ومروراً بالتنفيذ وأوراق العمل، وانتهاءً بالتقرير والمتابعة وذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى على مراحل عملية إدارة المخاطر بداية من التعرف على المخاطر وتحديدها، مروراً بقيمتها والاستجابة لها، وانتهاءً بالتقرير والمتابعة عنها .
- ٣- تتميز أنشطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر بمجموعة من الخصائص تجمع بين التأكيدية، الاستشارية، والموضوعية والاستقلالية .
- ٤- تعد إدارة المخاطر بالشركة مسئولية تضامنية بين كل من إدارة الشركة وإدارة المراجعة الداخلية، فمهمة إدارة الشركة أداء جميع الأنشطة والعمليات التي من شأنها تحقيق إدارة شاملة لكافة المخاطر التي تواجهها الشركة، ووظيفة المراجعة الداخلية تقديم أنشطة استشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل عملية إدارة المخاطر، وأخرى تأكيدية تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية وملاءمة المعلومات ونظم الرقابة الداخلية بشأن عملية إدارة المخاطر، من خلال تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة .
- ٥- تبذل إدارة المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية العناية المهنية الواجبة في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر بالشركة بداية من مرحلة تحديد المخاطر وتصنيفها، مروراً بتقييم المخاطر والاستجابة لها، وانتهاءً بالتقرير عنها ومتابعتها، وذلك في ضوء المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (معيار ٢١٢٠) من ناحية، وإصدارات وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية (ابريل ٢٠١٣) من ناحية أخرى، وقوانين حكومية صادرة عن وزارة الاستثمار المصرية في هذا الشأن (القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨) من ناحية ثالثة .
- ٦- يوجد إدراك عالي لدى العاملين بإدارة المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية (مراجع داخلي - مدير مراجعة - رئيس قسم) بأهمية أدوارهم في تفعيل عملية إدارة المخاطر بالشركة، وذلك بوزن نسبي بمتوسط ٨٦% وهو أكبر من الوزن النسبي الافتراضي المعتمد للبحث (٧٠%).

٧- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية لدورهم في مراحل عملية إدارة المخاطر من (تحديد، تقييم، استجابة، وتقدير ومتابعة) وتفعيل عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية وذلك بمتوسط حسابي إجمالي لجميع فروض الباحث (٤,٣٢٥) وهو يزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي المعتمد للبحث (٣,٥) وبانحراف معياري في المتوسط (٢,٩٣٨) وهذا يؤكد على مدى ارتفاع استجابة أفراد العينة تجاه موضوع الباحث من ناحية، ومؤشر على تقارب إجاباتهم من ناحية أخرى .

٨- توفر إدارة المراجعة الداخلية المعلومات والنصائح والتوصيات اللازمة للإدارة العليا لمساعدتها في اتخاذ قراراتها بشأن فحص وتقييم سلامة نظام إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية .

٢/٧ توصيات البحث

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث، يوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها :

- ١- يجب على الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية إلزام المؤسسات المالية بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة بإنشاء إدارة أو وحدة مستقلة لإدارة المخاطر تتولى المسؤولية الكاملة عن أداء جميع الأنشطة والمهام الخاصة بعملية إدارة مخاطر الشركة بداية من التعرف على المخاطر وتحديدها، مروراً بتقييمها والاستجابة لها، وانتهاءً بالتقرير عنها والمتابعة لها، خاصة بعد استحداث الهيئة وحدة للرقابة على المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لها من ناحية، وتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر عقب صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ والذي يهدف إلى انتقال أسلوب الرقابة على كافة المنشآت التأمينية إلى أسلوب الرقابة على أساس تقييم وإدارة المخاطر، بما يساهم بفعالية في حماية حقوق حملة الوثائق .
- ٢- يجب على إدارات شركات التأمين المصرية الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر وترجمة ذلك عملياً للمساعدة في إضفاء مزيد من الثقة والاطمئنان في البيانات المالية المنشورة لأصحاب المصالح والأسواق المالية، وذلك من خلال القيام بما يلي :
- إنشاء وحدة أو إدارة مستقلة لإدارة المخاطر بالشركة ذات مهام ومسؤوليات محددة .
- عمل دورات تدريبية مستمرة للعاملين بإدارة المخاطر بالشركة والمراجعين الداخليين بشأن إدارة المخاطر والاستجابة لها .
- إصدار تقرير مفصل بشأن إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي للشركة .
- وضع لائحة واضحة تحدد دور المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر .
- ٣- يجب على إدارات المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية إعادة النظر في مهام ومسؤوليات المراجعين الداخليين في ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر وذلك من خلال ما يلي :
- إعداد دليل للمراجعة الداخلية يتضمن أهدافها ومهامها ومسؤولياتها في ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر .

- زيادة وعي وإدراك ومهارة أعضاء المراجعة الداخلية لتمكينهم من تنفيذ عملية المراجعة في ظل أنشطة وعمليات إدارة المخاطر .
- تدعيم مقومات استقلالية أعضاء فريق المراجعة الداخلية عند أداء مهامهم في ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر .
- المتابعة المستمرة للتطورات الحادثة في إصدارات معايير المراجعة والممارسة المهنية ذات الصلة بإدارة المخاطر .
- التنسيق المستمر بين إدارة المراجعة الداخلية والقائمين على إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، بما يساهم في تحقيق أهداف الشركة وإضافة قيمة لها .
- ٤- يجب على أقسام المحاسبة والمراجعة في الجامعات المصرية الاهتمام بتدريس موضوع إدارة المخاطر في المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) والربط بينه وبين موضوعات المراجعة الداخلية (الداخلية والخارجية) لمواكبة التطورات العالمية في هذا الشأن .
- ٥- يجب على الباحثين والأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة توجيه بحوثهم ودراساتهم المستقبلية تجاه موضوع إدارة المخاطر وعلاقتها بأنشطة المراجعة والرقابة الداخلية في ضوء التطورات المتلاحقة على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والمهنية .

٨- المراجع

١/٨ المراجع العربية

- ١- الحري، عبد الله حمد، ٢٠٠٨، " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الكويتية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، ص ٣٦ - ٥٦ .
- ٢- الجبالي، محمود، ٢٠٠٧، " قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني "، المجلة العربية للإدارة، مجلة علمية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، المجلد ٢٧، العدد الثاني، ص ١٥٣ .
- ٣- السيد، زكريا عبده، ٢٠٠٦، " محددات إدراك المراجعة الداخلية لمسؤولياتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرهم "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، ص ٦٣ - ١١٨ .
- ٤- الغباري، أيمن فتحي، ٢٠٠٠، الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأهميتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس والخمسون .
- ٥- سامي، مجدى محمد، ٢٠٠٩، " دور المراجعة الداخلية في تفعيل حكومة الشركات - دراسة ميدانية على شركات التأمين المصرية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد الأول، ص ٨٧ .
- ٦- سمره، ياسر محمد السيد، ٢٠١١، " إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثالث، ص ٣٢٩ - ٤٠٦ .
- ٧- عبد العال، مدحت محمد، ٢٠٠٥، " التحليل الإحصائي وبرنامج SPSS"، جامعة عين شمس، بدون ناشر، ص ١٦٩ - ٢١٦ .
- ٨- غالى، اشرف احمد محمد، ٢٠١٢، " إطار مقترح للدور الحوكمي للمراجع في تحسين أداء إدارة المخاطر بمنشآت الأعمال - دراسة تطبيقية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ص ١٤٣ - ١٤٤ .
- ٩- غالى، اشرف احمد محمد، ٢٠١٣، الانعكاسات الحوكمية لدور المراجعة الداخلية كاستراتيجية لتعزيز أداء إدارة المخاطر بالمنشآت الصناعية "إطار مقترح"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة" تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري"، كلية التجارة، جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية خلال الفترة من ٧-٨ ابريل ٢٠١٣ م، ص ١٨-٢٠ .
- ١٠- مهدى، ابراهيم محمد وآخرون، ٢٠٠٧، " إدارة المخاطر ومؤشرات السلامة المالية من واقع القوائم المالية - تحليل مقارنة لشركتي مصر التأمين ورويال "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلد ٣١، العدد الأول، ص ٣ - ١١ .

٢/٨ المراجع الأجنبية

- 1- Cooper, S., & Others, (2005), project risk management guidance, London, PP. 37 – 42 .
- 2- COSO, (2002) , Enterprise Risk Management Framework Key Concepts Briefing Document , The Committee of sponsoring organizations of the tread way commission, July , PP. 1 – 4. (WWW.Coso.org .)
- 3- COSO , (2004) , Enterprise Risk Management-Integrated Framework: Executive Summary, The Committee of sponsoring organizations of the tread way commission, September , PP. 1 – 7. (WWW.Coso.org .)
- 4- COSO, (2009), strengthening enterprise risk management for strategic advantages, The Committee of sponsoring organizations of the tread way commission, September PP. 1 – 4 (WWW.Coso.org .)
- 5- Hagerman, S & Others, (2008), internal audit hand book, I ed., USA, PP. 441 – 447 .
- 6- IIA, (1999) , Standards for the professional practice of internal Auditing, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs , Florida, P 8 . (WWW.theiia.org .)
- 7- IIA, (2001) , Risk or Opportunity –The Choice is Yours, Tone at The Top, The Institute of Internal Auditors Research Foundation , Altamonte Springs , Florida, September, pp.1 – 4. (WWW.theiia.org .)
- 8- IIA, (2003), Managing risk from the mailroom to the boardroom , Tone at The Top, The Institute of Internal Auditors Research Foundation , Altamonte Springs , Florida, Springs, pp.1 – 4. (WWW.theiia.org .)

- 9- IIA, (2004), Code of ethics and standards for the professional practice of internal auditing, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs , Florida, PP. 1 – 2 . (WWW.theiia.org).
- 10- IIA, (2004), The role of internal auditing in enterprise - wide risk management, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs , Florida, pp. 1-8. (WWW.theiia.org).
- 11- IIA, (2009), International professional practice frame work (IPPE), The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs , Florida, P 4 . (WWW.theiia.org).
- 12- IIA, (2009) , The role of internal auditing in enterprise wide risk management, The Institute of Internal Auditors Research Foundation Altamonte Springs, Florida, PP 3 - 12 . (WWW.theiia.org).
- 13- IIA, (2009), Code of ethics, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs, Florida, PP 1 – 2 . (WWW.theiia.org).
- 14- IIA, (2010), Internal auditing role in risk management, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs, Florida, PP. 1 – 6 . (WWW.theiia.org).
- 15- IIA, (2011) , Internal auditing role in risk management, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altamonte Springs, Florida, PP . 11-19. (WWW.theiia.org).
- 16- IRM, (2002), a risk management standards, Institute of risk management, London, PP. 10 – 11 .
- 17- Moeller, S., & Robert, R., (2008), brinks modern internal auditing, new York, Jon wily, P. 107 .
- 18- Nunnally, J. L, (1978) , Psychometric Theory, 2nd ed.. McGraw Hill, New York, NY .
- 19- Sarsens, G. & De Beadle, I., (2006) , internal auditors perception about their role in risk management : Comparison between USA and Belgian companies, managerial auditing Journal, Vol. 21, Iss 1, PP. 63 - 80 .
- 20- Schneider, G. & Others, (2012) , holistic risk management an expanded role for internal auditors, Academy of Accounting and financial studies Journal, Vol. 16, ISS 1, PP. 212 - 241 .
- 21- Spire, L. & page, M., (2003), risk management the reinvention of internal audit, Accountability Journal, Vo., 16, No 4, PP. 640 - 661 .
- 22- Staciokas, R. & others, (2005), Application of internal audit in enterprise risk management engineering economic scientific Journal. Kaunas university of technology, vol. 42, No. 2, PP. 20 - 25 .
- 23- Treasury, H. K, (2004), management of risk-principals and concepts, UK, P. 16 .
- 24- William, R., & Kinney, J, (2003), auditing risk assessment and risk management processes, the professional practices framework for internal auditing (PPF), IIA, USA, Ch. 5, P. 143 .
- 26- Zwaan, L. & others, (2011), internal audit involvement in enterprise risk management, managerial auditing Journal, Vol. 26, ISS. 7, PP. 586 - 604

٣/٨ قوانين وقرارات وتقارير

- ١- الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، ٢٠١٠/٢٠١١، ٢٠١٠/٢٠١١ .
- ٢- الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، قرار استحداث وحدة للرقابة على المخاطر ضمن تعديلات الهيكل التنظيمي للهيئة في ٣٠ ابريل ٢٠١٣ .
- ٣- شركة مصر القابضة للتأمين، التقرير السنوي ٢٠١٢ .
- ٤- مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة مراقبة التأمين، لائحة إدارة المخاطر، ديسمبر ٢٠٠٨ .
- ٥- وزارة الاستثمار المصرية، قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ .
- ٦- وزارة الاستثمار المصرية، قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ .

٩- ملحق البحث (قائمة الاستقصاء)

الأستاذ الفاضل /

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية - دراسة ميدانية " . ولربط البحوث النظرية بالواقع العملي، تم إعداد قائمة استقصاء لاستطلاع آراء سيادتكم بشأن الفقرات التي وردت في هذا الاستقصاء، للتعرف على الدور المأمول للمراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالشركة، في إطار استحداث الهيئة العامة للرقابة المالية وحدة تنظيمية تحت مسمى " وحدة الرقابة على أساس المخاطر " استكمالاً لدور الهيئة في الإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وإذ يقدر الباحث حسن تعاونكم في مساعدته في تحقيق أهداف البحث والحصول على نتائج أفضل، يؤكد لكم أن جميع المعلومات التي يحصل عليها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض الباحث العلمي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

القسم الأول : السمات المهنية (الرجاء وضع إشارة √ في المربع المناسب)

- ١ - المؤهل العلمي : ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐
- ٢ - سنوات الخبرة العملية : ☐

- ☐ أقل من ٥ سنوات ☐ ٥ - ١٠ سنوات ☐ ١١ - ١٥ سنة ☐ أكثر من ١٥ سنة

- ٣ - الشهادات المهنية : ☐ شهادة محاسب قانونيا معتمد CPA ☐ شهادة مراجع داخلي معتمد CIA ☐ شهادة محاسب إداري معتمد CMA ☐ لا يوجد

- ٤ - المسمى الوظيفي : ☐ مدير المراجعة الداخلية ☐ رئيس قسم المراجعة الداخلية ☐ مراجع داخلي ☐ أخرى

- ٥ - عدد الدورات التدريبية التي شاركت فيها في مجال إدارة المخاطر : ☐ أقل من ٣ ☐ ٣ فأكثر ☐ لا يوجد

- ٦ - الشركة التي تعمل بها : ☐ قطاع عام أو أعمال ☐ قطاع خاص

- ٧ - هل توجد لائحة واضحة تساهم في تحديد دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالشركة : ☐ نعم ☐ لا

القسم الثاني : فقرات البحث

الرجاء تحديد دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية بما يساهم في تحقق أهداف الشركة، وقدرتها على مواجهة المخاطر المحيطة بها، وذلك بوضع إشارة √ في المكان المناسب .

م	الفقرات الخاصة بدور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين	مدرک تماماً	مدرک	مدرک إلى حد ما (متوسط)	غير مدرک	غير مدرک تماماً
١ -	إن الدور المأمول للمراجع الداخلي في تحديد مخاطر الشركة يتطلب أداء مجموعة من المهام والأنشطة أهمها : ١/ معرفة الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها في مرحلة تحديد المخاطر . ٢/ إجراء مسح شامل للمخاطر المحيطة بجميع أنشطة وأهداف الشركة . ٣/ إعادة تبويب المخاطر التي تتعرض لها الشركة في مجموعات متجانسة حسب درجة الأهمية . ٤/ مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر في تحديد مخاطر الشركة للتأكد من وجود توافق بين السياسة والتطبيق .					

م	الفقرات الخاصة بدور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين	مدرك تماماً	مدرك	مدرك إلى حد ما (متوسط)	غير مدرك	غير مدرك تماماً
٥/١	التنسيق مع الإدارة العليا للشركة على إعداد سجل دائم للمخاطر التي تتعرض لها الشركة .					
٦/١	التحديث المستمر للمعلومات التي تم جمعها بشأن المخاطر للوصول إلى نظام معلومات متكامل .					
٧/١	تقديم خدمات تأكيدية لمجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة بمدى فعالية الإدارة في تحديد مخاطر الشركة .					
٢-	أن الدور المأمول للمراجع الداخلي في تقييم مخاطر الشركة يتطلب أداء مجموعة من المهام والأنشطة أهمها :					
١/٢	معرفة الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها في مرحلة تقييم المخاطر .					
٢/٢	تقديم المساعدة للإدارة في تنفيذ عملية تقييم المخاطر .					
٣/٢	تقديم التوصيات اللازمة للإدارة فيما يتعلق بنتائج تقييم المخاطر للمساعدة في اتخاذ الإجراء الملائم في الوقت المناسب .					
٤/٢	توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية للحد منها .					
٥/٢	المشاركة الفعالة في التدريب المستمر وورش العمل المتخصصة في أنشطة فحص وتقييم مخاطر الشركة .					
٦/٢	التأكد من صحة قياس درجة أهمية وتأثير كل نوع من المخاطر على تحقيق أهداف الشركة ودرجة احتمال حدوثه من خلال الأدوات والأساليب الملائمة للقياس .					
٧/٢	إعادة ترتيب المخاطر حسب درجة أهميتها والأولويات المعتمدة من مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة .					
٨/٢	تقديم خدمات تأكيدية لمجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة تفيد مدى فعالية الإدارة في تقييم مخاطر الشركة .					
٣-	إن الدور المأمول للمراجع الداخلي في التعامل مع المخاطر والاستجابة لها يتطلب أداء مجموعة من المهام والأنشطة أهمها :					
١/٣	معرفة الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها في مرحلة الاستجابة للمخاطر .					
٢/٣	الاطلاع على استراتيجيات الشركة بشأن التعامل مع المخاطر والاستجابة لها .					
٣/٣	تقديم الاقتراحات المناسبة لمساعدة الإدارة في تخفيض احتمالات حدوث المخاطر والآثار المتوقعة لها على تحقيق أهداف الشركة .					
٤/٣	تقييم الخيارات أو الاستراتيجيات التي وقع عليها اختيار الإدارة بشأن الاستجابة للمخاطر في ضوء المعايير الموضوعية من قبل مجلس إدارة الشركة .					
٥/٣	تقديم التوصيات اللازمة لمساعدة الإدارة في اعتماد الخيار الأمثل للتعامل مع المخاطر والاستجابة لها في الوقت المناسب .					
٦/٣	تشجيع الإدارة على عقد الدورات التدريبية المتخصصة بشأن كيفية الاستجابة للمخاطر والمشاركة الفعالة فيها .					
٧/٣	تقديم خدمات تأكيدية لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة لتحديد مدى فعالية الإدارة في اختيار البديل الأمثل للتعامل مع المخاطر والاستجابة لها .					
٤-	إن الدور المأمول للمراجع الداخلي في التقرير عن المخاطر يتطلب أداء مجموعة من المهام أو الأنشطة أهمها :					
١/٤	التحقق من كفاءة وفعالية الإدارة في تنفيذ برنامج إدارة المخاطر وفقاً لما هو مخطط له، وبما يساهم في تحقيق أهداف الشركة وإضافة قيمة لها .					
٢/٤	الوقوف على نقاط الضعف في الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بشأن الاستجابة لمخاطر الشركة والتعامل معها .					
٣/٤	التأكد من تنفيذ الإدارة للتوصيات والاقتراحات المقدمة من المراجعة الداخلية خلال مراحل برنامج إدارة مخاطر الشركة .					
٤/٤	توفير معلومات موثقة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة عن المخاطر المحيطة بالشركة وطريقة تعامل الإدارة معها .					
٥/٤	أن تقديم تقرير بشأن المخاطر يعد دليل إثبات على بذل المراجع الداخلي العناية المهنية الواجبة بشأن مراجعة مخاطر الشركة أمام كافة الأطراف المهمة .					
٥-	إن الدور المأمول للمراجع الداخلي في متابعة تنفيذ الإدارة لما ورد في تقريره بشأن المخاطر يتطلب أداء مجموعة من المهام والأنشطة التي تساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :					
١/٥	السيطرة على كافة مخاطر الشركة وإدارتها بالطريقة التي تقلل فرص تعرض الشركة للخسائر الناجمة عنها بالتنسيق المستمر مع إدارة المخاطر .					
٢/٥	التأكد من أن الإجراءات التصحيحية المتبعة حققت النتائج المرجوة منها بشأن تحسين برنامج إدارة المخاطر بالشركة .					
٣/٥	ملائمة الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات المقدمة لعملية فحص الأخطاء ببرنامج إدارة المخاطر بالشركة .					
٤/٥	الوصول إلى قرارات أفضل بشأن عملية إدارة ومراجعة مخاطر الشركة مستقبلاً					